

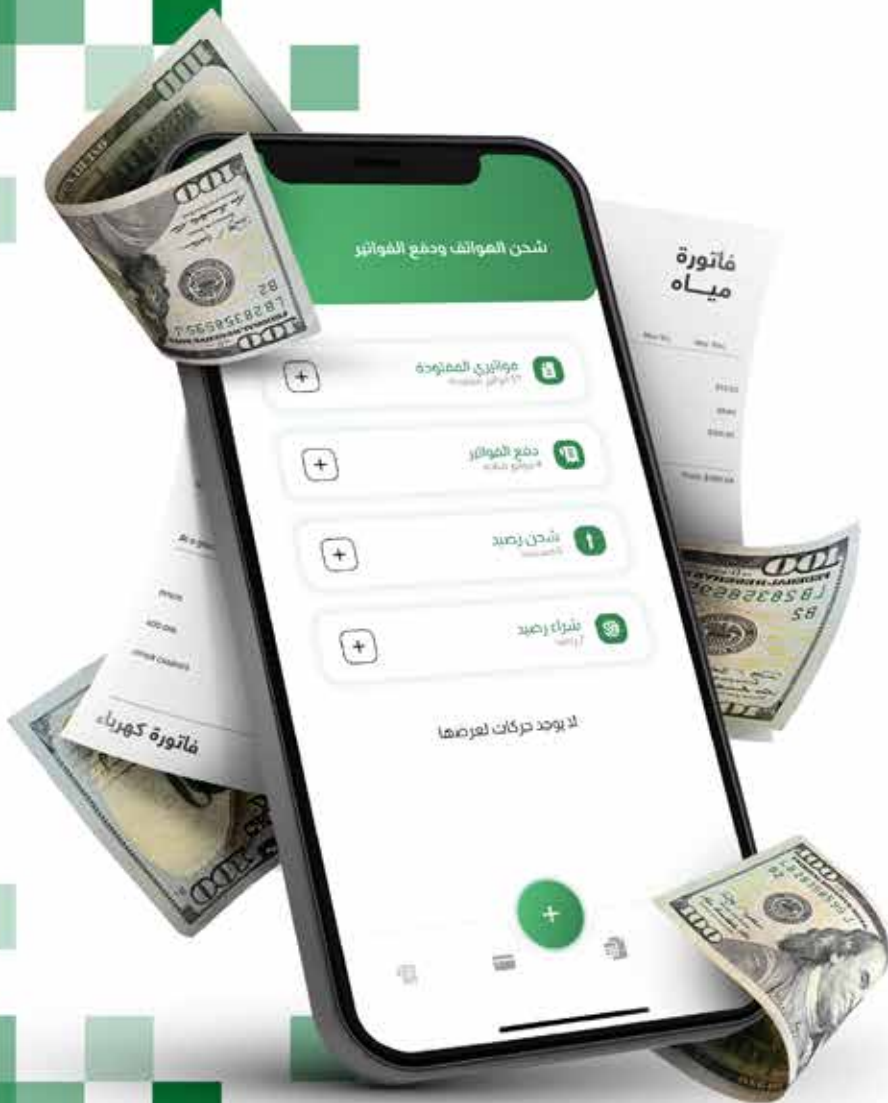
استثناء نظامي الإفصاح وتلقي الهدايا لبعض المسؤولين ينم عن تضارب مصالح ورشاوى مبطنة وفساد سياسي

04

07 معلّمون لـ "الحدث": الحكومة تبحث عن مخارج وتتنصل من تنفيذ الاتفاق

العصيان المدني استراتيجيّة فلسطينية للإبقاء على حالة
العداء مع المحتل

10



بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

إدفعها أون لاين ورجّع قيمتها

إدفع فواتيرك من خلال تطبيق بنك القاهرة عمّان CAB Mobile Banking PS لتكن أحد عشرة فائزين شهرياً بقيمة فواتيرك المدفوعة من خلال التطبيق وبحد أقصى 1000 شيكل شهرياً

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل معنا من خلال:
☎ 1700 701 701 🌐 www.cab.ps
تبدأ الحملة من 2023/3/1 وتستمر لغاية 2023/5/31
تخضع لشروط وأحكام البنك

Available on the App Store | GET IT ON Google Play

وطن الشهيد: من يُنسبُ إلى الآخر؟

رولا سرحان

عندما كتب الشاعر والثوري الفلسطيني، برهان الدين العبوشي، مسرحيته «وطن الشهيد» عام 1947، كانت قد تبدت له معالم وواقع حال فلسطين. فما بين تأمر الدول الغربية مع الحركة الصهيونية على استعمار فلسطين، إلى توجيه نقده للقيادات العربية، كما نقد القيادات الفلسطينية حينها، قدم العبوشي سردية تاريخية بلغة شعرية رفيعة. لكنه بالأساس، كان يريد، من بين كل ذلك، أن يقف وقفة تطول أمام الشهيد في وطن تتم نسبته إليه؛ أي نسبة الوطن للشهيد. بلاغة العبوشي في مسرحيته، ابتداءً من العنوان، تجعلنا نقفُ حائرين أمام سؤال جدلي: من يُنسبُ إلى الآخر، هل ينسب الشهيدُ إلى الوطن أم يُنسبُ الوطنُ إلى الشهيد؟ ومتى يُنسبُ أحدهما للآخر؟

يقدم العبوشي في مسرحيته أجواءً مفعمة بالبطولة رغم الخذلان، في إصرار على الدفع باتجاه فكرة المقاومة، والمواجهة مع العدو، باعتبار أنها الثقافة الأساسية، بل الوحيدة في ظل قيادات يقول فيها إنها «لم تسهر على ثقافة الشعب وهدايته وإرشاده» فكانت نتيجة ذلك أن «تأخر وعينا قليلاً» عن مواجهة عدونا. يقدم العبوشي معاملين لدعم فكرة نسبة الوطن إلى الشهيد؛ الأول: أن ما بين تخاذل القيادة وفقدانها لمقدرتها التوجيهية لشعبها، تُصبحُ الأوطان في حاجةٍ إلى عملية إعادة تقييم لمفاهيم النسبة والانتساب، وذلك بمقدار ما ينضجُ فيها وعيُ مواجهة العدو ليُصبح الثقافة السائدة المعبرة عن الوطن، إذ دون ذلك تبقى الأوطان تُنسبُ إلى شهدائها، وتُعرفُ بهم. بحيثُ يُصبحُ الشهيدُ أكبر من الوطن، لأن الوطن الضائع ما بين الاستعمار والقيادات المتخاذلة، لا يستطيع أن يحدد هوية شعبٍ من الشعوب إلا عبر التضحيات التي أعلاها تضحيات الشهداء. وبذلك يُصبحُ تناسل الشهيد وتناجيه معبراً عن العلاقة غير السوية ما بين الشعوب وأوطانها. وذلك هو المعامل الثاني في نسبة الوطن إلى الشهداء، الذي يُحيلنا إلى سؤال آخر: متى تكون علاقة الشعوب بأوطانها علاقةً غير سوية؟

في مسرحيته «وطن الشهيد»، ينظمُ العبوشي أبيات المنظر الثاني حول الشهداء من فلسطينيين وعرب، محيلاً إلى فكرة أساسية متمثلة في أن فلسطين هي قضية مواجهة عربية بالأساس، وأن الشهداء الذي ارتقوا في مقارعة الصهيونية على أرض فلسطين، كانوا عامل وحدة لأمة عربية تدافع عن عروبته من خلال دفاعها عن فلسطين. لذلك، تكون «القومية» كما نظر لها القوميون العرب في مراحل مختلفة من التاريخ العربي الحديث، مفتاحاً أساسياً لفهم الشعوب العربية لهويتها، ولعلاقتها ببعضها البعض، ولعلاقتها بأنظمتها الحاكمة. فكلما قل منسوب العروبة في وجدان الشعوب العربية، كلما كانت علاقة الشعوب بأوطانها وبأنظمتها الحاكمة لتلك الأوطان علاقة مضطربة وغير سوية. وعندما يتوافدُ الشهداء في ديمومة غير قابلةٍ للتوقف، فذلك انعكاسٌ لديمومة غير سوية، عربياً يُعبرُ عنها، بديمومة الأنظمة القمعية، وديمومة التبعية الاستعمارية، لهذا ارتقى البوعزيزي شهيداً في ثورة تونس، وارتقى ما يقارب من 400 شهيداً في أحداث الأيام الأولى من ثورة 25 يناير في مصر، وما زال الشهداء يرتقون على يد النظام في سوريا. وفلسطينياً يُعبرُ عنها بالنكبة المستمرة، بسبب استمرار استعمار فلسطين، حيث يستمر الشهداء في التوافد من حوارة وجنين وغزة والقدس.

وتُصبحُ العلاقة بين الشعوب وأوطانها غير سوية، عندما تعيشُ الشعوبُ في الماضي كديمومة غير قابلةٍ للتوقف تحتاجُ إلى التراث الجامد كي يكون بمقدورها العيش في الحاضر. فيُصبحُ ماضي الشعوب أمجاد الحاضر، يُستحضرُ التاريخ في هذا الحاضر عبر نوستالجيا مريضة، ترى في شخوصه وأحداثه حلاً قابلاً للتكرار في زمن لا يكرر نفسه، بل يخلق نسقاً جديداً من أوجاع المغلوبين فيه، الذين لا ينتصرون ما لم ينتصر الحاضر والمستقبل فيهم عبر كسر دائرة الذاكرة، أو محيطها.

وتُصبحُ العلاقة بين الشعوب وأوطانها غير سوية عندما يتم إتلاف الذاكرة، واستبدالها بذاكرة مصطنعة، تُنسى منها معانٍ مثل الشهيد، الأسير، اللاجئ، المنفي، الحرية، التحرر، وتُصبحُ مفتوحة على قيم البيع والشراء والتفاوض، ومنح الرُتب والرواتب والمعاشات كثمن للتضحيات وتبرئة الذمم. وتُستبدلُ المواجهة بالقمم والتعاون والتنسيق المشترك مع العدو واتفاقات السلام والاتفاقات الإبراهيمية.

بكل الأحوال فإن العبوشي، يُمجّدُ الشهداء وينسب الأوطان إليهم، لأنهم كما يقول الأولى بالتمجيد من «المفرط»، حتى يأتي زمنٌ يُنسبُ فيه الشهداء لأوطانهم الذي يجعلهم جزءاً من أمل المستقبل، وجزءاً من ماضيه الثوري.



Reflect
ريفلكت

كيف أربح Audi A3؟

حمّل واستخدم تطبيق ريفلكت

زي ما بقولك هيك



GET IT ON
Google Play

Download on the
App Store

EXPLORE IT ON
AppGallery

تطبق الشروط والأحكام

الحملة من 2023/02/12 - 2023/05/14 | يجري السحب بتاريخ 2023/05/16 | +970595999915

ملف العدد

يتيح فرصا للحماية من المساءلة والإفلات من العقاب

استثناء نظامي الإفصاح وتلقي الهدايا لبعض المسؤولين ينم عن تضارب مصالح ورشاوى مبطنة وفساد سياسي

أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة والمحافظون، أعضاء السلك الدبلوماسي، المساهمون في الشركات غير الربحية، المحكمون، والخبراء، والحراس القضائيون، ووكلاء الدائنين، والمصفون، الأشخاص المكلفون بخدمة عامة بالنسبة للعمل الذي يتم تكليفهم به وأي شخص غير فلسطيني يشغل منصبا في أي من مؤسسات الدولة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وأي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح أي جهاز عمومي أو منشأة عمومية أو منظمة أهلية تابعة لبلد أجنبي أو مؤسسة ذات طابع دولي.

وقالت: "من غير الواضح ما هي مبررات استثناء العديد من تلك الفئات من تطبيق أحكام النظام عليها، كالرئيس ومستشاريه ورئيس الوزراء والمحافظون وأعضاء السلك الدبلوماسي، خصوصا عندما نتحدث عن رئيس الوزراء ومستشاري الرئيس ورؤساء المؤسسات التابعة للرئاسة، والمحافظين وأعضاء السلك الدبلوماسي والذي يتصور تماما وقوعهم في حالات تضارب للمصالح تستوجب إخضاعهم لنظام الإفصاح. حيث أن هذه الاستثناءات تبيح لهذه الشريحة توظيف ذلك لحمايتهم من المساءلة والإفلات من العقاب كونها غير ملزمة وفقا للقانون حيث يمكن اعتبار ذلك عند حصوله بالفساد السياسي كون النظام يشرع لهم ذلك وعادة هم من كبار مسؤولي السلطة السياسيين".

حالات فساد سياسي محمي وفقا للتشريع

وتضيف: "كما هو الحال في المستثنين من نظام الإفصاح عن تضارب المصالح، فإنه ومن غير الواضح ما هي مبررات استثناء العديد من تلك الفئات من تطبيق أحكام النظام عليها، والذي يتصور تماما تلقيهم هدايا يمكن أن تكون بمثابة رشاوى مبطنة، وكما أشرنا سابقا حول عدم إخضاع هذه الفئات لنظام الإفصاح عن تضارب المصالح باعتبار ذلك يتيح حالات فساد سياسي محمي وفقا للتشريع".

وبدراسة التشريعات ذات العلاقة بالإفصاح عن تضارب المصالح وتلقي الهدايا وإقرارات الذمة المالية، وإجراءات تطبيقها على أرض الواقع تستنتج جبعيتي: أن هناك خلافا كبيرا في نموذج الإفصاح عن تضارب المصالح الذي وضعته هيئة مكافحة الفساد، فعلى الرغم من اعتماد النموذج في تعريفه لمفهوم تضارب المصالح على ما ورد في النظام، إلا أن النموذج يخلط خلطا خطيرا ما بين الغاية من النموذج والمتمثلة في الإفصاح عن احتمالية وجود حالة من حالات تضارب المصالح بصورة سابقة كوسيلة وقائية لعدم الوقوع في أحد أشكال الفساد، وما

انتقد باحثون وحقوقيون، بشدة استثناء نظامي الإفصاح وتلقي الهدايا، بعض مسؤولي السلطة الفلسطينية (كرئيس الدولة، ومستشاريه، ورؤساء المؤسسات التابعة للرئاسة، ورئيس الوزراء، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي، وأعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة، والمحافظين، وأعضاء السلك الدبلوماسي) من الامتثال لأحكام أنظمة الإفصاح وقبول الهدايا والإفصاح عن الذمة المالية، تنم عن تضارب المصالح وتتيح لهم فرصة لتوظيف استثناءهم لحمايتهم من المساءلة والإفلات من العقاب كونها غير ملزمة وفقا للقانون، علما بأنهم يخضعون لقانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005.

اللجان وآلية عملها لتتناسب مع الجهات الخاضعة لأحكام النظام.

الإفصاح عن تضارب المصالح

وفي حين أكدت الباحثة عنان جبعيتي، وجود إشكاليات في نظام الإفصاح الصادر عن مجلس الوزراء، حيث لوحظ أن الفئات التي تخضع للنظام تختلف عن الفئات التي نص عليها قانون مكافحة الفساد، حيث استثنى فئات مهمة يجب أن تخضع لنظام تضارب المصالح كونها قد تكون أكثر عرضة للتعرض لتضارب المصالح أو أن يكون لها تأثير، لذا نجدها تطالب بتعديل صياغة نموذج (الإفصاح عن تضارب المصالح)، وتفعيل رقابة مجلس الوزراء على مدى التزام الجهات المكلفة بتطبيق النظام بتشكيل اللجان المنصوص عليها فيه، وتوفير "سجل المصالح" في جميع المؤسسات العامة، لتدوين حالات الإفصاح عن تضارب مصالح، وتضمين التشريعات القضائية ومدونة السلوك القضائي نصوصا تتعلق بالإفصاح عن تضارب المصالح، كالقضايا الخاصة بعلاقة القضاة بالمحامين، وضرورة أن تصدر هيئة مكافحة الفساد التعليمات اللازمة لتنفيذ النظام، وترى أن عليها إصدار التعليمات بخصوص متابعة الجهات الحكومية لتشكيل اللجان المختصة بتضارب المصالح.

وتستنتج الباحثة جبعيتي أنه بالمقارنة ما بين الفئات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته، فإن نظام الإفصاح عن تضارب المصالح استثنى العديد من الفئات والمتمثلة بالآتي: رئيس الدولة، ومستشاروه، ورؤساء المؤسسات التابعة للرئاسة، رئيس الوزراء، رئيس وأعضاء المجلس التشريعي،

الحدث - ابراهيم ابو كامش

ويصف هؤلاء في جلسة نقاش مسودة تقرير حول امتثال مسؤولي السلطة السياسية لأحكام أنظمة الإفصاح عن تضارب المصالح وقبول الهدايا والإفصاح عن الذمة المالية في فلسطين، التي عقدها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، تلقي الهدايا بمثابة رشاوى مبطنة، الأمر الذي اعتبروا حصوله بالفساد السياسي.

تعديل على قانون مكافحة الفساد ونظام تضارب المصالح ويرى الباحثون والحقوقيون أن الحل الأمثل لهذا الخل القانوني الكبير يكمن في إجراء تعديل على قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 بحيث تعدل المادة 22 منه وتصبح إقرارات الذمة المالية مفصّل عنها من قبل المسؤولين السياسيين، وبعض رؤساء الهيئات والمؤسسات العامة، إضافة إلى تعديل النصوص القانونية التي يقدم بموجبها القضاة وأعضاء النيابة العامة إقرارات الذمة المالية، بحيث ينص فيها على أن تقدم هذه التقارير بشكل دوري أو عند تغيير في مصادر الدخل أو بعد إنهاء الوظيفة، كما هو الحال في قانون مكافحة الفساد الذي يخضع له الموظفون العموميون.

كما وطالبوا بإجراء تعديل على نظام تضارب المصالح بحيث يشمل نطاق تطبيقه كل من الرئيس ومستشاريه ورؤساء المؤسسات العامة التابعة للرئاسة، ورئيس الوزراء والمحافظين وأعضاء مجالس الهيئات المحلية وأعضاء السلك الدبلوماسي. إضافة إلى إجراء تعديل على تشكيل



عزمي الشعيبي



عنان جبعتي



جهد شروف

إلى القضاء وفقا لما نص عليه القانون، إضافة إلى أتمته نموذج إقرار الذمة المالية، وجعله محوسبا بالكامل من خلال جعل عملية تعبئته وتسليمه للهيئة إلكترونيا، ما من شأنه تسهيل عمل الهيئة في توزيع وتلقي الإقرارات بسرعة وسهولة مراجعتها وتدقيقها وحفظها وتخزينها.

الإجراءات الخاصة بإقرارات الذمة المالية

وفيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بإقرارات الذمة المالية، تجد جبعتي: أن القانون الأساسي يعتمد مبدأ سرية إقرارات الذمة المالية لكبار المسؤولين خلافا لما تسير عليه اليوم الممارسات الفضلى، لافتة إلى وجود إشكالية فيما يتعلق بإقرارات الذمة المالية المقدمة من الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي والقضاة وأعضاء النيابة العامة حيث لم يجر تجديد لإقرارات هذه الفئات أو تقديمها بشكل دوري بعد مرور عدة سنوات على تقديمهم لها، "إذ أن النصوص القانونية التي يقدم بموجبها لا تشير إلى تقديم إقرارات الذمة المالية بشكل دوري أو عند تغيير في حدوث تغيير في مصادر الدخل أو بعد إنهاء الوظيفة، كما هو الحال في قانون مكافحة الفساد الذي يخضع له الموظفون العموميون".

وأكدت أن نموذج إقرار الذمة المالية يفتقد لتحديد طبيعته من حيث كونه إقرارا يقدم لأول مرة أم إقرار دوري أم إقرار لنهاية الخدمة أم إقرار تكميلي يتعلق بتغيير حصل على دخل المكلف، كذلك لم يتضمن الإقرار تعريفا بكل بند من بنود الذمم التي يصرح عنها بمعنى ما المقصود بالأموال المنقولة وغير المنقولة والعقارات والنقود والحسابات البنكية والأسهم والأوراق المالية والديون، فهذه المفاهيم ليست بالضرورة واضحة لجميع المكلفين. كما ويركز الإقرار على الذمم المالية والمادية ولم يتطرق إلى الحقوق المعنوية للمكلف والتي قد تكون مصدرا مهما للدخل وذات قيمة مالية كبيرة مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع وإن ورد في النموذج بند عام أية مصادر أخرى للدخل، مبينة أن النموذج الفلسطيني لإقرار الذمة المالية ورقي بمعنى أنه يوزع باليد من قبل الهيئة ويسلم لها باليد بعد تعبئته وهو ما يشكل عبئا كبيرا على الهيئة ويتطلب موارد إضافية في الحفظ والتخزين ويجعل من مراجعة وتدقيق هذه الإقرارات أمرا في غاية الصعوبة، وهو ما يتطلب العمل على أتمته هذا النموذج ما من شأنه التسهيل على الهيئة ليس فقط في توزيع وتلقي الإقرارات بسرعة وسهولة وإنما أيضا سهولة مراجعتها وتدقيقها وحفظها وتخزينها.

وقالت: "على الرغم من التعديل الذي حصل على قانون مكافحة الفساد في العام 2018 وسمح بموجبه لهيئة مكافحة الفساد إجراء فحوص لإقرارات الذمة المالية دون الحاجة لإذن من المحكمة إلا أن الهيئة لم تقم بتطبيق آلية للفحص العشوائي لإقرارات الذمة المالية على أرض

لم تتطرق إليها التشريعات القضائية ومدونة السلوك القضائي وخصوصا ما يتعلق بإنشاء سجل للهدايا، ناهيك عن إجراء تعديل على نظام تلقي الهدايا بحيث يشمل نطاق تطبيقه كل من الرئيس ومستشاريه ورئيس الوزراء، والمحافظين، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وإجراء تعديل على تشكيل اللجان وآلية عملها لتتناسب مع الجهات الخاضعة لأحكام النظام.

وتجد جبعتي، بالمقارنة ما بين الفئات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته، أن نظام تلقي الهدايا استثنى العديد من الفئات.

الإجراءات الخاصة بتطبيق نظام تلقي الهدايا

وفيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بتطبيق نظام تلقي الهدايا، تجد جبعتي: أنه لا توجد إحصائيات دقيقة بخصوص مدى مسك الجهات الرسمية لسجلات الهدايا وتشكيل اللجان الخاصة بها فعليا ومن هي الجهات التي قامت بتشكيل هذه اللجان ومن هي الجهات التي لم تقم بالتشكيل. الأمر الذي يؤشر إلى عدم وجود متابعة ورقابة جدية على مدى التزام الجهات الحكومية بمسك هذه السجلات وتشكيل هذه اللجان. ولم يتم تقديم أي تقرير مخالفات إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية بالاستناد إلى المادة العاشرة من نظام الهدايا، وقد يؤشر ذلك إلى عدم تفعيل إحكام النظام حتى يومنا هذا على الرغم من مرور 3 سنوات على صدوره.

وأوضحت، بأن نظام الهدايا لا ينطبق على السلطة القضائية، ويوجد عرف في مجلس القضاء أن الهدايا الرمزية (الدروع) التي يتلقاها القضاة أثناء مشاركتهم الخارجية تسلم وتحفظ في مكان مخصص لذلك في مجلس القضاء.

إقرارات الذمة المالية

ودعت الباحثة جبعتي، هيئة مكافحة الفساد للقيام بتطبيق آلية للفحص العشوائي لإقرارات الذمة المالية، كضمانة تعزز من التزام المكلفين بدقة وصحة البيانات المزودة من طرفهم، وضرورة تعديل نموذج الإقرار، بحيث يتم تحديد طبيعته في عنوانه وتصنيفه من حيث كونه إقرارا يقدم لأول مرة أم إقرار دوريا أم إقرار لنهاية الخدمة أم إقرار تكميلي يتعلق بتغيير حصل على دخل المكلف، وكذلك تضمين الإقرار تعريفا بكل بند من بنود الذمم التي يصرح عنها، بمعنى توضيح المقصود بالأموال المنقولة وغير المنقولة والعقارات والنقود والحسابات البنكية والأسهم والأوراق المالية والديون، وكذلك ضرورة أن يتطرق الإقرار إلى الحقوق المعنوية للمكلف، والتي قد تكون مصدرا مهما للدخل، وذات قيمة مالية كبيرة مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع. كما دعت جبعتي، الهيئة لأن تقوم بإحالة أي مكلف يثبت قيامه بتعبئة إقرارات الذمة المالية ببيانات غير صحيحة

بين إقرار الموظف اللاحق بوقوعه في إحدى الحالات التي تعتبر تضارب مصالح والتي يجب التعامل معها في هذه الحالة على أنها جريمة فساد وفقا لشكل الواقعة الجرمية (استثمار وظيفة عامة، واسطة ومحسوبية ومحاباة) وهذا ما يعكسه السؤال الأخير للمكلف بتعبئة الإقرار والمتمثل بالطلب إلى المكلف بوضع: "وصف العمل الذي تحقق بسببه المنفعة أو المصلحة المادية أو المعنوية". وهنا نرى أن هذا السؤال بصيغته وصيغة الإقرار عموما هي أقرب منه للإقرار اللاحق والاعتراف من قبل الموظف باقتراه جريمة من جرائم الفساد.

وأشارت إلى أن الإقرار يتضمن العديد من البيانات والأسئلة المعقدة التي تحتاج إلى المزيد من التبسيط والتوضيح ليتمكن الموظف العادي غير القانوني من فهمها وبالتالي تعبئتها بشكل سليم.

وبينت، أن ديوان الرقابة المالية والإدارية اكتفى بدور لجنة مدونة السلوك الخاصة به، التي تقوم مقام هذه اللجان. حيث يقوم الديوان بالتدقيق على حالات تضارب المصالح بناء على شكوى أو أثناء قيامه بعمليات التدقيق التي يجريها، وتؤشر إجابة الديوان بأنه حتى تاريخه لم يتم الاستناد إلى أحكام نظام الإفصاح عن تضارب المصالح وإنما يتم الاستناد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقرارات مجلس الوزراء ذات العلاقة إلى ضعف تطبيق النظام والالتزام بأحكامه.

وقالت: "لا ينطبق نظام الإفصاح عن تضارب المصالح على السلطة القضائية حيث يتم الاكتفاء بالأحكام الواردة بالتشريعات الخاصة بالسلطة القضائية ومدونة السلوك القضائي"، منوهة إلى أن هيئة مكافحة الفساد أشارت إلى أن هناك بعض الإشكالات في تطبيق النظام، حيث ذكر بأن نماذج الإفصاح يتم تقديمها لهيئة مكافحة الفساد في جميع الحالات في سوء فهم لدور الهيئة في مراقبة هذه الإقرارات والذي يقتصر على الحالات التي يكون فيها شبهة في عدم الإفصاح وأن الأصل أن من يراجع ويعتمد هذه الإفصاحات هي اللجان والمسؤول المختص وفقا لما ورد في النظام.

وفيما عدا الدليل الاسترشادي لم تصدر هيئة مكافحة الفساد التعليمات اللازمة لتنفيذ النظام، وترى أن من التعليمات التي يجب أن تصدرها الهيئة موضوع متابعة الجهات الحكومية في تشكيل المختصة بتضارب المصالح.

نظام تلقي الهدايا

أما بخصوص نظام تلقي الهدايا، فطالبت جبعتي، بتفعيل رقابة مجلس الوزراء على مدى التزام الجهات المكلفة بتطبيق النظام بمسك سجلات الهدايا وتشكيل اللجان المنصوص عليها فيه، وتدريب أعضائها لتتمكن من تقديم الاستشارة للمسؤولين والموظفين وإرشادهم حول المسائل التي قد يتعرضون لها أثناء تأديتهم الخدمة، وتمثيلهم للجهات الرسمية داخليا وخارجيا.

وشددت جبعتي، على ضرورة تضمين القضايا التي



محمد عبد الجواد



ابراهيم ولويل



عبد الله نواهضة

أما مستشار مجلس إدارة ائتلاف "أمان" لشؤون مكافحة الفساد د. عزمي الشعيبي، فقال: "أن رأي المواطنين وفقا لاستطلاعات الرأي التي ينفذها ائتلاف "أمان" سنويا تشير إلى أن المواطنين يعتقدون بوجود فساد بين كبار المسؤولين، ما يشير إلى ضعف ثقة المواطنين بمسؤولي السلطة السياسية وصناع القرار في البلد، لذا وجب التدخل من خلال تقديم توصيات من شأنها وضع إجراءات وتدابير مختلفة لتحسين المؤسسات ومنع إمكانية إتاحة الفرص للبعض لاستغلال الثغرات في بعض التشريعات، كون هذه الشريحة معرضة أكثر من غيرها لمخاطر الفساد بحكم الصلاحيات التي تمتلكها."

وأكد الشعيبي، أن أكثر الفئات عرضة للهدايا هم كبار الموظفين، لذلك يجب أن يكون هناك نظام لتجنب تضارب المصالح، ونظام آخر لتنظيم سجلات الهدايا وقدر الإمكان يجب أن يحسم موضوع إقرار الذمة المالية ويشمل جميع الموظفين دون استثناء وبهذا الصدد يجب رفع السرية المصرفية وخاصة المعارضين سياسيا وكبار الموظفين مع ضمان الحفاظ على السرية المصرفية لعامة المواطنين. وأكد د. الشعيبي، أن إعداد الأنظمة قيد النقاش وأعدت بهدف تقليل فرص هذا النوع من الفساد باتخاذ إجراءات وتدابير وقائية من خلال تطبيق الشفافية بمكوناتها المختلفة لتقليل فرص الفساد، الأمر الذي يعزز نزاهة الحكم من خلال إجراءات وتدابير تقي من الفساد محتمل الحصول فيما بعد.

ويستنتج الشعيبي من خلال الإجابة التي تلقاها ائتلاف أمان من مجلس الوزراء حول مدى التزام الجهات الحكومية بتشكيل اللجان التي نص عليها نظام تضارب المصالح أنه وإن تم تشكيل اللجنة المطلوبة داخل الأمانة العامة لمجلس الوزراء وإن قام مجلس الوزراء بإصدار رسالة للجهات الخاضعة لنظام الإفصاح عن تضارب المصالح لسنة 2020 يطلب منها تشكيل اللجان المنصوص عليها في هذا النظام. ولكن لم تتم الإجابة متى صدرت هذه الكتب وهل تم تشكيل هذه اللجان فعليا من قبل الجهات التي تمت مخاطبتها ومن هي الجهات التي قامت بتشكيل هذه اللجان ومن هي الجهات التي لم تقم بالتشكيل. الأمر الذي يؤشر إلى عدم وجود إرادة ومتابعة ورقابة جديّة على التزام الجهات الحكومية بتشكيل هذه اللجان.

وقال: "تؤشر عدم إجابة الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن استفسار ائتلاف أمان حول مدى وجود سوابق وحالات عملية تم الإفصاح فيها من قبل وزراء أو رؤساء مؤسسات غير وزارية بإبلاغ مجلس الوزراء عن تلقيهم هدايا (ذكر حالات بدون أسماء) إلى عدم شفافية الحكومة فيما يتعلق بهذا الموضوع."

وحت الشعيبي، على إطلاق حملات متتالية للتأكد من أن الضوابط والإجراءات التي أعدتها هيئة مكافحة الفساد، والتحقق من عدم وجود ثغرات قد ينفذ منها بعض الأشخاص ويستفيدوا منها، ولذلك نسعى ونعمل لتعزيز جهود هيئة مكافحة الفساد وليس لانتقادها.

القائمة لم تنطرق إلى الاستقصاء عن عدم الإفصاح، لذا يجب أن تكون هناك آلية معينة للتعامل مع عدم الإفصاح. وقال ولويل: "يجب أن تكون هناك آلية لدراسة التطور على الذمة المالية لقياس إن كان التطور عليها طبيعيا أو أنه غير طبيعي"، داعيا ديوان الموظفين العام والوزارات إلى التبليغ عن هيئة مكافحة الفساد عن أي ترقية جديدة من مدير فأعلى لا سيما أن هؤلاء لا يفصحون عن ذممهم المالية.

قائمة أسماء بشبهة تضارب المصالح بين الموظفين

في حين أكد المستشار القانوني في وزارة العمل جهاد شروف، التزام الوزارة فور صدور نظام الإفصاح عن الهدايا ودخوله حيز التنفيذ، حيث تم تشكيل لجنة للإفصاح عن الهدايا برئاسة وكيل الوزارة، مؤكدا أنه تم الاتفاق في اللجنة على أن يتم تنفيذ النظام على الموظفين ومن ثم إجراء معالجة قانونية للمناصب العليا من وزير إلى رئيس وزراء والرئيس.

وقال: "بعد التطبيق ظهرت بعض الإشكاليات وتم الاتفاق على تشكيل لجنة لإدخال بعض التعديلات عليها من قبل مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد، وكان هناك أثر إيجابي كبير لإقرار هذين النظامين وبناء على تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية ظهرت أسماء الكثير من الموظفين بشبهة تضارب مصالح بسبب ازدواج الوظيفي بدون إذن خاص من مجلس الوزراء، وتمت تسوية أوضاع الموظفين الذين ظهرت أسماؤهم في الكشف بناء على هذين النظامين."

تقرير حول العمل خارج الوظيفة العامة

بينما أعلن ممثل الإدارة العامة للشؤون القانونية في ديوان الرقابة المالية والإدارية محمد عبد الجواد، أن الديوان سيطلق هذا العام تقريرا حول العمل خارج الوظيفة العامة، مشددا على وجود نظام لتضارب المصالح، وليس حصر الموضوع في مدونة السلوك.

وقال: "هناك بعض الجهات مثل الجامعات والهيئات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني التي تعد غير خاضعة لإجراءات وأنظمة مرتبطة بالوظيفة العامة."

وقال: "تلقي الديوان عدة شكاوى تتصل بتضارب المصالح، وعلى إثرها تمت مخاطبة هيئة مكافحة الفساد للتثبت من أنه على الأغلب فيها تضارب مصالح" منوها إلى أن الديوان أكد مرارا أنه من المفروض وجود نظام جامع ومنع يتناول تضارب المصالح وعدم تركه لتشريعات متفرقة أو لمدونة أخلاقيات الوظيفة العامة، خاصة أن هناك جهات لا تخضع للوظيفة العامة كالجامعات والهيئات المحلية والمنظمات والمؤسسات الأهلية.

الرأي العام يعتقد وجود فساد بين كبار المسؤولين

الواقع. وعلى الرغم من تجريم فعل عدم تقديم إقرارات الذمة للأشخاص الخاضعين لقانون مكافحة الفساد وعلى الرغم من أن التقارير السنوية لهيئة مكافحة الفساد تؤكد على أن إعداد إقرارات الذمة المالية التي يتم تعبئتها وتسليمها إلى الهيئة هي أقل من الأعداد التي ترسلها الهيئة للجهات المكلفة، إلا أنه لغاية الآن لم تتم إحالة أي شخص لعدم تقديمه إقرارات الذمة المالية، حيث تكتفي الهيئة باستدعاء الأشخاص الذين يتأخرون في تقديم إقرارات الذمة المالية والتوضيح لهم الهدف من إقرارات الذمة المالية وكيفية التعامل معها. وعلى الرغم من نص قانون مكافحة الفساد على معاقبة كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في الإقرارات المنصوص عليها في القانون. إلا أن هيئة مكافحة الفساد أفادت بأنه كانت هناك حالات تضمنت إقرارات بيانات ذمة مالية مقدمة غير صحيحة وتمت ملاحقتهم على جرائم فساد وليس على عدم تقديم بيانات غير صحيحة."

إقرارات دورية وأخرى نهائية

وردا على ما جاء على لسان الباحثة جعبيتي، أكد رئيس قسم إقرار الذمم المالية في هيئة مكافحة الفساد، عبد الله نواهضة، وجود 23 قانونا يتحدث عن تضارب المصالح، موضحا أنه بناء على طلب الهيئة، تم فحص إقرارات الذمة المالية التي تحفظ في المحكمة العليا، وتبين أن هناك إقرارات دورية وأخرى نهائية، وأخيرة لأول مرة، لافتا إلى أن الهيئة تختص بحفظ الإقرارات التي بحوزتها، ولا تختص بالإقرارات التي تحفظ بالمحكمة العليا أو جهات أخرى.

تحديات متعددة تمنع الفحص العشوائي

أما بخصوص الفحص العشوائي للذمة المالية، فقد أشار نواهضة إلى أن عدم إجراء الهيئة للفحص العشوائي يعود لوجود تحديات متعددة منها ما يتعلق بسياسة السرية المصرفية، إضافة إلى عدم وجود تدفق للمعلومات على نحو محوسب لتدقيق البيانات، ناهيك عن عدم وجود كادر كاف حاليا لديه القدرة على فحص جميع الإقرارات المالية، موضحا أن الفحص الذي جرى في السنوات الأخيرة لبعض إقرارات الذمة المالية جاء في سياق التحقق عند فحص بعض الشكاوى والبلاغات.

ونفى نواهضة، الادعاء بأن الهيئة لا تحيل للقضاء على بيانات كاذبة، مؤكدا أنه كمأمور ضبط قضائي قام بإحالة شخص لجريمة فساد بالإضافة لجريمة تقديم بيانات غير صحيحة.

آليتان للاستقصاء عن عدم الإفصاح ولدراسة التطور على الذمة المالية

فيما يأمل مستشار الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية والعمل الميداني في الإحصاء المركزي إبراهيم ولويل، بترقية نظام الإفصاح إلى قانون، مطالبا بتشكيل لجنة من مجلس الوزراء لإفصاح الوزراء، كما يجب وضع آلية للاستقصاء عن عدم الإفصاح خاصة وأن النظام والإجراءات

تقرير

المعلمون والمهندسون والمحامون.. خطوات تصعيدية وغياب حكومي

معلمون لـ "الحدث": الحكومة تبحث عن مخارج وتتنصل من تنفيذ الاتفاق

عمر عساف لـ "الحدث": الحكومة واتحاد المعلمين يتحملون المسؤولية

سهيل عاشور لـ "الحدث": الحكومة ومجلس القضاء لا يرون شركاء لهم في قطاع العدالة والمطلوب إضعاف النقابة

نادية حبش لـ "الحدث": هناك تنصل من تنفيذ التفاهات التي تم التوصل لها مع نقابة المهندسين

والحق في حرية الرأي والتعبير، التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني، مطالبة الأجهزة الأمنية باحترام حق المواطنين في التجمع السلمي والتعبير عن رأيهم وفق القانون، وجددت دعوتها إلى مجلس الوزراء واتحاد المعلمين بتنفيذ ما ورد في مبادرة إنهاء أزمة إضراب أيار الماضي، من خلال قيام الاتحاد بتعديل أنظمتها وفق التصور الذي تم التوافق عليه، والدعوة لإجراء انتخابات للاتحاد في أسرع وقت، وأن تقوم الحكومة بتقديم الصيغ القانونية الملزمة التي تؤكد التزامها بدفع علاوة طبيعة العمل اعتباراً من 1/1/2023، حتى لو كان دفعها مؤجلاً.

وقال المعلم عمر محيسن في لقاء خاص عبر "صحيفة الحدث" وهو أحد المشاركين في إضراب المعلمين، إن مطالب المعلمين تتمثل بدمقرطة الاتحاد وهو تلزمه فقط المصادقة من قبل اللجنة المركزية للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، ومهنة التعليم بشرط أن يكون المعلمون ضمن صياغة البنود الخاصة بالمهنة في شقيها المالي والإداري، وكذلك صرف 15% استحقاقها في 1 يناير 2023، و5% استحقاقها في 1 يناير 2024 وكله مربوط بجدول غلاء المعيشة الحقيقي.

وعن الجهود المبذولة، أوضح محيسن، أن هذا سابقاً قبل نحو أسبوعين بذلته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والذي بعث برسالة وجلس مع رئيس الحكومة محمد اشتية، وكان رد الحكومة بحسب محيسن أن الحكومة ترغب في صرف مستحقات المعلمين ولكنها تحتاج لمخرج قانوني غير وضعها على قسيمة الراتب، والمعلمون يصرّون على وضعها على قسيمة الراتب بسبب انعدام الثقة بالجهات الرسمية وتعهّدات الحكومة، ونحن نطالب بوضعها على قسيمة الراتب وتنفيذها وحسابتها ضمن العلاوات الموجودة، ولغاية الآن لا حلول مطروحة لحل الأزمة.

وأشار المعلم محيسن، أن الحكومة تتذرع بعدم وجود أموال للصرف وبالوضع الاقتصادي الراهن، وأن إدخال العلاوات المذكورة على قسيمة الراتب سيجعل باقي النقابات تطالب بذات المطلب وهو ما لا تريده الحكومة بحسب محيسن.

كما وأكد محيسن، أن مطالب المعلمين واضحة، ورغم التدخلات ومحاولات وقف الإضراب إلا أن المعلمين مستمرّون في خطواتهم الاحتجاجية والتصعيدية، وأصل المشكلة لدى الحكومة وما لم تنفذ الحكومة المبادرة كاملة فإنه لن يكون هناك أي وقف للفعاليات أو أي انفراجة للحل.

وحول العقوبات التي تم إقرارها بحق المعلمين من خصم عدد أيام الإضراب وفصل عدد آخر، قال محيسن: هناك أكثر من 80% من المعلمين شاركوا في الإضراب، وسيستمر الإضراب حتى تحقيق

أسابيع مرت على بدء حراك المعلمين الموحد إضرابه الشامل الذي يشمل جميع المراحل الدراسية بما فيها مرحلة الثانوية العامة "التوجيهي"، احتجاجاً على عدم تنفيذ الحكومة للاتفاقية التي تم توقيعها مسبقاً مع المعلمين عقب مبادرة أطلقتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وعدة مؤسسات مختصة بالشأن التربوي وشخصيات تربوية ونقابية وأكاديمية وفعاليات وطنية في أيار 2022، والتي تشمل ديمقراطية الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين وإقرار علاوة طبيعة عمل ووقف الإجراءات الإدارية والمالية بحق المحتجين وإعادة الخصومات.

خاص الحدث

الاتفاقية ولن تلتزم بها، لتبدأ خطوات تصعيدية احتجاجية للمعلمين التي كانت تزداد وتيرتها يوماً بعد يوم.

استمر الإضراب لأسابيع دون أي تدخل حكومي باستثناء تصريحات لوزارة التربية والتعليم تطالب فيها المعلمين بالانتظام في العمل وتهديدات أخرى بتمديد الفصل الدراسي، وإقرار عقوبات إما بالخصم أو الفصل بحق عدد من المعلمين المشاركين في الخطوات الاحتجاجية.

تأججت الأزمة مع المعلمين، بعد دعوتهم لاعتصام مركزي في رام الله أمام مجلس الوزراء تزامناً مع انعقاد جلسته الأسبوعية، حيث وضعت الحواجز من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتم التدقيق في هويات المعلمين ومحاولة منعهم من الوصول إلى رام الله.

وأكدت الهيئة المستقلة في بيان اطلعت عليه "صحيفة الحدث"، أنها وثقت قيام الأجهزة الأمنية بنشر حواجز بشكل كبير على مداخل محافظات الخليل وبيت لحم ورام الله وتفتيش المركبات، وتم في بعض الحالات إنزال معلمين منها والطلب منهم عدم التوجه لمدينة رام الله، وهو ما أكد حراك المعلمين أنه "زاد من الالتفاف الشعبي خلف مطالب المعلمين، وكذلك ارتفاع عدد المعلمين المشاركين في الإضراب الشامل.

كما أدانت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" قيام الأجهزة الأمنية بمحاولة عرقلة وتأخير وصول المعلمين المحتجين إلى مكان الاعتصام أمام مجلس الوزراء في رام الله، الذي دعت له حركات المعلمين، الاثنين 20 شباط، لمطالبة الحكومة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه العام الماضي برعاية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسات أهلية وشخصيات نقابية ومستقلة، وأكدت أن هذه الإجراءات هي محاولة لعرقلة وتقييد الحق في التجمع السلمي

أيام بعد بدء حراك المعلمين الأخير، حتى أعلنت نقابة المحامين الفلسطينيين - القدس، تعليق العمل الشامل أمام كافة المحاكم النظامية والعسكرية والإدارية والأحداث والجمارك والتسوية على اختلاف درجاتها ومسمياتها وأمام النيابة العامة والعسكرية وذلك احتجاجاً على تعديل جدول رسوم المحاكم وقف العمل بلائحة السندات العدلية.

نقابة المهندسين هي الأخرى، لم تقف مكتوفة الأيدي، وأعلنت أكثر من مرة عن تعليق الدوام في المؤسسات العامة، بسبب عدم حدوث أي تقدم في ملف علاوة طبيعة العمل للمهندسين العاملين في الوظيفة العمومية، إضافة إلى 8 مطالب أخرى تقلصت من 9 نتيجة المباحثات والحوار مع نقابة المهندسين وتنصل الحكومة من التفاهات التي تم التوصل لها مع النقابة.

تصاعد أزمة المعلمين

مع نهاية العام الماضي 2022، حذر المعلمون من إعادة تصعيد خطواتهم مجدداً في حال لم تلتزم الحكومة بالاتفاقية التي تم توقيعها قبل أكثر من عام ونصف، والتي كان من المفترض أن يبدأ تنفيذها مع راتب شهر يناير 2023 بصرف ما تم الاتفاق عليه، وفور الإعلان عن موعد صرف رواتب شهر يناير من قبل وزارة المالية الفلسطينية، أعلن حراك المعلمين الموحد خطوات احتجاجية استباقية خلال يوم صرف الرواتب بانتظار تنفيذ الاتفاقية، وكان المعلمون كان لديهم تصور مسبق بأن الحكومة ستتنصل من

العسكريين الذين لا يتلقون علاوة طبيعة عمل على الإطلاق (علاوة طبيعة العمل لا تصرف لهم حالياً)، بحيث يتم التوافق على نسبة مع هيئة الإدارة والتنظيم والمالية العسكرية لأن نظامهم يختلف عن قانون الخدمة المدنية، والبند الثالث، نص على أن يتم إزالة أية تناقضات في نفس الفئات الوظيفية في صرف علاوة طبيعة العمل حسب قانون الخدمة المدنية، والفئة الوظيفية تشمل المهندسين والمهندسين الزراعيين والصيدلة وأطباء الأسنان، وصدر قرار خلال فترة حكومة رامي الحمد الله في عام 2015، وكان ينص بوضوح على الفئة الوظيفية، وتم الرفع لعلاوة طبيعة العمل من 90% إلى 120% للصيدلة وأطباء الأسنان ولم يتم رفعها للمهندسين، ومنذ عام 2015 وحتى اليوم ونحن نطالب بالعدالة بتطبيق القرار الذي نفذ جزء منه.

بحسب حبش، فإن البند الرابع ضمن التفاهات كان كان ينص على أن أي أثر مالي لهذه التفاهات يكون ضمن موازنة عام 2022، وانقضى عام 2022 ولم يطبق أي شيء من هذه التفاهات والحكومة أرسلت لنا رسائل تطمينية بالنسبة لها، وبالنسبة لنا لم تكن هذه الرسائل مطمئنة وكانت تنص على أن الحكومة ملتزمة بـ التفاهات على أنها حق للمهندسين على أن يتم صرفها في حال انتظام الرواتب وانفكاك الأزمة المالية.

أكدت حبش أن النقابة طالبت بوضوح وفي أكثر من اجتماع بأن تكون هذه الأموال مرصدة على قسيمة الراتب وهو ما لم تتم الموافقة عليه، لأن ذلك يبقى الحكومة ملزمة بالصرف، والنصوص الواردة في مذكرة التفاهم أصبحت قرار صادر من مجلس الوزراء، وتم كسره، وهناك تنصل من تنفيذه وإذا أدرج على القسيمة فإنه يصبح حقاً مسجلاً لكل موظف يمكن المطالبة فيه من خلال المحاكم، وهذا ما ترفض الحكومة الالتزام فيه.

ورأت نقيب المهندسين - مركز القدس، أن العدالة فيما يتعلق بموضوع علاوة طبيعة العمل ورفعها 30% وهو ما نطالب به، صدر في 2015 وطبق على فئات دون أخرى، وعندما تم التوصل إلى التفاهات السابقة، بنصها فإن أثرها المالي من عام 2022، وكافة السنوات السابقة وكأنها ألغيت، وطالما هي غير موجودة على القسيمة يمكن للحكومة أن تنصل من كل ما هو سابق.

وقالت: أعلننا نزاع العمل ودخل حيز التنفيذ في 22 فبراير ومن أول يوم نحن أعلننا خطوات باعتبارها خطوات احتجاجية ولنا الحق بالتصعيد كما نرى تطور الأمور.

تحذيرات من تهديد المهندسين الملتزمين

وفي آخر بيان لها، أعلنت نقابة المهندسين الفلسطينيين، عن استمرار فعاليات الاحتجاجية حتى تحصيل الحقوق، والتي تشمل التواجد في أماكن العمل مع عدم ممارسة العمل والمغادرة عند الساعة 12 ظهراً على أن يتم الإعلان عن فعاليات جديدة تصعيدية مطلع الأسبوع المقبل.

وطالبت النقابة في بيانها الذي وصل "صحيفة الحدث"، جميع المهندسين العاملين في الوظيفة العمومية بمختلف مسمياتهم الوظيفية الالتزام بقرارات النقابة والبيانات الصادرة عنها ببرنامج الفعاليات الاحتجاجية، بما يشمل المهندس المصنف والمهندس المصنف المثبت والمهندس المعلم بغض النظر عن المسمى الوظيفي الحالي في وزارة التربية والتعليم أو وزارة الأوقاف، على أن يستثنى من المشاركة المهندس على العقد والمهندس في ديوان الرئاسة والمهندس العسكري والمهندس في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والمهندس في هيئة الإذاعة والتلفزيون التزاماً بقرار بقانون مادة 11 لسنة 2017.

وأكدت النقابة على حق المهندسين في التعبير عن رفضهم للظلم الواقع عليهم وحرمانهم من حقوقهم العادلة، محذرة كل من يقوم بتهديد مهنتها أو ترهيبهم أو مضايقتهم وعلى وجه الخصوص المهندسين المسؤولين وأصحاب القرار في الوزارات في محاولة لمنعهم من المشاركة.

وأشارت النقابة إلى أنه يتم استخدام أسماء شخصيات اعتبارية من النقابيين من قبل بعض المسؤولين في الوزارات المختلفة يدعون بأنهم أخذوا استثناءات ليقوموا بتجاوز الفعاليات وإفشالها بهدف التشويش على تحصيل الحقوق وعلى الفعاليات النقابية والالتزام المهندسين بها. مؤكدة على أنه لم يتم إصدار أي إنذار لأحد بالخصوص، عدا عن كونه ليس بالسهل كإجراء نقابي. وشددت على أنه لم يصدر لأية جهة أو شخص أي استثناءات.

نقيب المهندسين سهيل عاشور، قال في لقاء خاص لـ «صحيفة الحدث»، إنه استمراراً لفعاليات النقابة التي أطلقتها النقابة قبل عدة أشهر والتي تتعلق بمواضيع إلغاء القوانين الإجرائية التي تمس الحقوق والحريات وما بعد نجاح نقابة المحامين في إلغاء هذه القرارات ورفعها من حيز التنفيذ؛ تم فرض عقوبات وحصر على نقابة المحامين تمثل بإلغاء السندات العدلية ومن ثم نظام الرسوم التي صادق عليها مجلس الوزراء، واصفاً هذا النظام بأنه أرهق المواطن الفلسطيني ولم يعد بمقدور المواطن الفلسطيني اللجوء إلى القضاء بسببه.

وأوضح عاشور، أن النقابة بناء على الإجراءات العقابية ضدها تواصلت ومجلس النقابة مع كافة الجهات الحكومية ومجلس القضاء الأعلى وعلى الرغم من التوصل إلى تفاهات واتفاقيات مكتوبة لحل الإشكاليات العالقة إلا أن الحكومة وكعادتها تنصلت من الاتفاقية الموقعة ولم تنفذها، وما كان من نقابة المحامين إلا خوض حراك نقابي جديد تمثل بداية في تعليق عمل تحذيري أمام محاكم الجنائيات ومن ثم التصعيد في الشق المدني في تعليق العمل ومنذ أسبوعين أقرت النقابة تعليق عمل شامل.

بحسب عاشور، فإن الحكومة تنصلت من كافة الاتفاقيات والتفاهات التي تم توقيعها والتوصل إليها مع كافة النقابات الفلسطينية، «وهناك مشاورات وتدخلات ووساطات لدى مجلس القضاء الأعلى والحكومة، وهناك بوابر واتصالات على مدار الساعة هدفها تنفيذ ما تم التوصل إليه من اتفاقيات، ونحن أولاً وأخيراً لا نرغب بمزيد من التصعيد لأن المتضرر بالدرجة الأولى من هذا التعطيل هو المحامي الفلسطيني، ومع ذلك لا نستطيع التخلي عن الواجبات الموكلة لنا في النقابة بحماية الحقوق والحريات ومبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات، إلا أن الحكومة ومجلس القضاء الأعلى لا يرون شركاء لهم في قطاع العدالة ويرغبون في سن ما يرغبون به من القوانين دونما تدخل من أحد ودون اعتراض من أحد، والمطلوب حالياً هو إضعاف نقابة المحامين لكي لا تكون لديها أي قدرة للاحتجاج على أي من القضايا التي تتعلق بحياة الفلسطينيين.

نقابة المهندسين ونزاع العمل ضد الحكومة

قالت نقيبة المهندسين - مركز القدس، نادية حبش، في لقاء لـ صحيفة الحدث، إن تقدماً لم يحدث في ملف نزاع العمل مع الحكومة، وهذا الملف يتعلق بالأساس بعلاوة طبيعة العمل للمهندسين والمهندسات العاملين في الوظيفة العمومية، حيث كان مطلب رفع علاوة طبيعة العمل أحد المطالب التي طالبت بها النقابة من بين 9 مطالب أخرى، وتم الحوار ما بين الحكومة والنقابة في وقت سابق في الدورة السابقة، وبناء عليه تم التوصل إلى تفاهات نصت على أربع نقاط.

وأوضحت حبش، أن نزاع العمل ضمن البنود المشمولة في مذكرة التفاهم، والتي شملت تسكين أوضاع المهندسين العاملين في التربية والتعليم على الدرجة الرابعة الفئة الثانية بدل الدرجة الخامسة، وهذه حتى الآن تم التسكين إدارياً ولكن أثره المالي لم يصرف، وقدمت القوائم لوزارة المالية ولكن حتى الآن لم ينفذ هذا التسكين مالياً، والمطلب الآخر أن تصرف علاوة اختصاص للمهندسين

مطالبنا كاملة، ومن المفترض أن تتحمل الحكومة المسؤولية بالكامل ويجب معاقبتها بدلاً من المعلمين لأنها أصل المشكلة. مؤكداً أنه دون إلغاء العقوبات على المعلمين وتحقيق المطالب الأخرى لن يكون هناك تراجع عن الخطوات.

وعن إمكانية تمديد العام الدراسي، شدد محسين على أن المعلمين متعاونون مع ما تطرحه التربية والتعليم بهذا الخصوص، «ونحن كمعلمين لدينا الاستعداد لتعويض الطلبة في أي وقت».

المعلم مصطفى عودة، يقول إن هناك مشاركة في فعاليات إضراب المعلمين من قبل أولياء الأمور وطلبة التوجيهي «لتحقيق مطالبهم المشروعة التي نكت الوفاء بها، كما يمكن ملاحظة انضمام إداريين لإضراب زملائهم كونهم قضية واحدة وهدف واحد ويقعون تحت سطوة الحاجة الاقتصادية الحادة». مشيراً إلى أن مصير الطلبة ليس من الأولويات عند صانع القرار.

الناشط عمر عساف وعضو مبادرة حل أزمة المعلمين، قال في لقاء خاص لـ «صحيفة الحدث»، إن أزمة المعلمين كانت يجب أن تنتهي منذ فترة طويلة، «وكل يوم إضافي في هذه الأزمة عملياً، هو خسارة لطلبة المدارس الذين يتجاوز عددهم 2 مليون طالب، وهو ما يلحق ضرراً فادحاً بالمجتمع الفلسطيني، وينبغي أن تنتهي هذه الأزمة الفادحة اليوم قبل الغد».

وأكد عساف، أزمة المعلمين لم تنته حتى اليوم، بسبب الحكومة والسلطة الفلسطينية، التي لا تنظر إلى المصلحة العامة للمعلمين والطلبة بعين الاعتبار. مشيراً إلى وجود جهود تبذل لحل الأزمة، جدواها تتوقف على الحكومة بشكل أساسي وإمكانية التزامها بما وقعت عليه، لأن المعلمين التزموا بالاتفاقية، والإشكالية لدى السلطة والحكومة والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، وهؤلاء مطالبون بالالتزام بما وقعوا عليه.

وعن الحلول المطروحة، أوضح عساف، هناك «مفاوضات ومباحثات» حول كيف نضمن حقوق المعلمين، وكيف سيتم وضعها على قسيمة الراتب وهو ما يطالب به المعلمون، وهذا هو الأساس ويقال إن هناك جهوداً باتجاه أن توضع هذه النسبة على قسيمة الراتب وأن يتم دفع جزء منها خلال الشهر الحالي، وجزء آخر في المرحلة المقبلة.

نقابة المحامين ورسوم المحاكم

يبدو أن نقابة المحامين مصرة على موقفها الاحتجاجي ضد تعديل جدول رسوم المحاكم وقف العمل بلائحة السندات العدلية، وقالت في آخر بيان لها، إن هناك استمرار في حالة التشطي وغياب الحالة الديمقراطية والتي انعكست سلباً على حالة الحقوق والحريات العامة وهو ما عبرت عنه حالة عدم الرضا والاستياء من التوصل للاتفاقيات التي وقعتها الحكومة مع النقابات، وهو ما يستدعي توحيد الحالة النقابية والحقوقية وتصليبها بالقدر الكافي لتحقيق مطالبها العادلة. وأشارت إلى أنه ونظراً لاستمرار الأسباب التي أدت لتصعيد حراك نقابة المحامين بخصوص تعديل جدول رسوم المحاكم ووقف العمل بلائحة السندات العدلية، يتوجه مجلس النقابة إلى هيئته العامة بأنكم صناع المجد وكرامة المهنة والتي تتطلب تحمل مشاق الحراك صعوداً إلى سقف الكرامة المهنية. معلنة تعليقاً شاملاً للعمل أمام كافة المحاكم.








البنك العربي
ARAB BANK

حمل تطبيق "عربي موبايل" الآن







للمزيد من
التفاصيل، يرجى
مسح الـ QR code
أعلاه

وين ما تكون وبأي وقت
بتقدر تفتح حساب جديد
من البنك العربي من خلال
تطبيق "عربي موبايل"



البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة





بالنقل وجوال Ooredoo
1800333333



الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333







arabbank.ps

تطابق الشروط والأحكام

تقرير

العصيان المدني استراتيجي فلسطينية للإبقاء على حالة العداء مع المحتل

ناصر الهدمي لـ الحدث: المجتمع أصبح جاهزا للانفجار وما يحدث حرب استنزاف

أحمد أسعد لـ الحدث: تقسيم العلاقة الفلسطينية مع إسرائيل أولى خطوات ضرب شبكة التبعية لها

التعبير عن الرفض.

وأكد الهدمي أن حالة العصيان المدني ستتطور وتصبح أكثر "عنفا"، لأن الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال، وطبيعة العلاقة مع المحتل أنه مجرم قاتل، قام بتدمير حياتي، والمطلوب هو التحرر منه نهائيا، وإنهاء وجوده على أرضنا، ما يعني أن المسافة في هذه الحالة أطول وأدواتها أعنف، من حالات العصيان المدني التي تقوم بها الشعوب ضد حكوماتها المنتخبة في بلدان أخرى.

وفي السياق، تطرق الهدمي إلى نظرة علماء الاجتماع لحالة العصيان المدني، إذ يرون أنه يخلق نفسية لدى الجيل الصاعد رافضة للاحتلال، ويحافظ على حالة العداء معه، بحيث من غير المنطوق أن تصبح العلاقة مع المحتل، علاقة توافق، ومحبة، لأنه أمر معاند للطبيعة البشرية، وهذه الحالة العدائية موجودة في كل المجتمعات التي خضعت للاحتلال، وليست من اختراع الشعب الفلسطيني.

ويتوقع رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد أن الوضع في شهر رمضان القادم من الممكن أن يزداد اشتعالا، على اعتبار أنه الشهر الذي تصل فيه الأحداث في القدس إلى ذروتها، إلا أن الواقع أصبح مشتتلا أكثر مما كان متوقعا والمجتمع أصبح جاهزا للانفجار، حيث إن ما يحدث هو حرب استنزاف بين الطرفين، فالشعب الفلسطيني يقاوم، والاحتلال يقتل ويمعن في ظلمه، فيما أسماه الهدمي عملية "اعتداء ورد".

وليس العصيان المدني مصطلحا حديث الظهور، ولا أسلوب ابتكره الفلسطينيون مؤخرا، إذ عرفت فلسطين في مختلف الحقب الزمنية، عصيانا مدنيا بأشكال ومظاهر مختلفة، حتى قبل تشكل الهوية الفلسطينية بمعناها الحالي، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تمرد "الفلسطينيون" فترة الحكم المصري ضد دفع الضرائب للسلطات المصرية، كما حدث خلال ثورة البراق، مظاهر لعصيان مدني، من خلال الإضرابات والاعتصامات ضد السياسات البريطانية والصهيونية في فلسطين.

مسرد زمني

وفي مسرد زمني للعصيان المدني، تتبعه الباحث الفلسطيني أحمد عز الدين أسعد في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث" قال إن لفلسطين تاريخ طويل مع العصيان المدني، حتى قبل تشكل الهوية الفلسطينية الحديثة إلا أن المفهوم تأسس كعصيان مدني عام 1936 مع الإضراب الكبير.

وكان للعصيان المدني في سوريا ضد الحكم الفرنسي في السنة ذاتها أثر على العصيان المدني في فلسطين، ليتكرر لاحقا هذا التأثير عام 1987، عندما تعلم الفلسطينيون من أهالي الجولان الذين خاضوا عصيانا مدنيا عام 1982 ضد الهوية وفرض

خاض الفلسطينيون عبر مسيرتهم النضالية في مختلف الحقب الزمنية، أشكالاً متعددة من المقاومة، تنوعت انسجاما مع ظروف الشعب الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية وبرز العصيان المدني وما يندرج تحته من مظاهر كأحد الأساليب التي عبروا من خلالها عن شكل العلاقة بينهم وبين محتلهم، أو من يحكمهم، الرافضة لوجوده، والمطالبة بإنهائه، وانطلاقا من هذا، خاض الفلسطينيون في القدس مؤخرا عصيانا مدنيا توقع محللون أن يدحرج كرة اللهب، ويشعل الأمور أكثر في الفترة المقبلة.

الحدث- سوار عبد ربه

وفي الثامن عشر من شباط الماضي، أعلن أهالي مخيم شعفاط وبلدة عناتا العصيان المدني، ضد الاحتلال ومؤسساته وأجهزته القمعية، تمثل في عدم توجه العمال إلى أماكن عملهم في الداخل المحتل، ومقاطعة الاحتلال وعدم التعامل معه بشتى الطرق (المعاملات الرسمية، دفع الفواتير والرسوم والضرائب، بلدية الاحتلال، وغيرها)، وكذلك إغلاق الطريق المؤدي إلى حاجز مخيم شعفاط وعدم السماح لأي شخص بالمرور من خلاله؟

وسبق هذا العصيان بخمسة أشهر، عصيان آخر في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 2022، أعلن خلاله أهالي المخيم وقرى وبلدات مقدسية أخرى العصيان المدني المفتوح، المتمثل في تعطيل المدارس، منع استعمال السيارات في ساعات محددة، إلا للحالات الطارئة، وغيرها من الإجراءات الاحتجاجية، ونجحوا في فك الحصار.

ويعرف رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد ناصر الهدمي في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث" العصيان المدني على أنه أحد أساليب التعبير عن الاعتراض ورفض ممارسات الحكومات، وغالبا ما يكون ما بين شعب وحكومته المنتخبة، بحيث يعبر الشعب فيه عن رفضه لممارسات هذه الحكومة والسياسة التي تقوم بها.

أما في الحالة الفلسطينية، وتحديدًا المقدسية ذلك لأن الاحتلال أجبر أهالي مدينة القدس على أن يكونوا جزءا من منظومته، فيرى الهدمي أن الأهالي ارتأوا أن أفضل أسلوب الآن كي يعبروا من خلاله عن رفضهم واعتراضهم على ممارسات الاحتلال يأتي عبر العصيان المدني.

وظهر هذا العصيان وفقا للهدمي عبر إغلاق الطرقات والأحياء،

بالإضافة لعدم الخروج إلى العمل، مع العلم أن عددا كبيرا من أبناء المدينة يعملون في المصالح التجارية في القسم الغربي من القدس، ما يعني أن غيابهم عن العمل سيؤثر سلبا على الحركة التجارية والصناعية داخلها، وهذا أيضا أسلوب لمقاومة الاحتلال على ما يقوم به.

حالة ثورية مختلفة

واعتبر رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد أن العاصمة الفلسطينية تعيش حالة ثورية مختلفة كون المقدسيين على احتكاك دائم مع الاحتلال، فما أن يخرج المقدسي من بيته حتى يتعثّر بمحتله مباشرة لأنه يحيط به من كل الاتجاهات، وفي كل مناحي حياته، وينكل به على الدوام، وهذا الواقع أوجد حالة من التحدي والصراع وصد العدوان بشكل دائم لدى المقدسي، مشيرا إلى أن هذه الحالة الثورية تعبر عن حالة غضب ورفض لكل ممارسات الاحتلال الذي أمعن في ظلم أهل المدينة وأمعن في الإجرام، من خلال هدم البيوت، المخالفات الجائرة، والملاحقة المالية، ملاحقة التجار في الشوارع، إغلاق الطرقات ومنع الناس من الوصول إلى الأسواق التجارية، واقتحامات الأقصى، ما أنتج حالة من الغضب لدى الشارع المقدسي.

وفيما يتعلق بحالة مخيم شعفاط على وجه الخصوص، اعتبر الهدمي أن هذا المخيم المكتظ بالسكان، والذي أخرج العديد من الشبان الذين قاموا بعمليات مقاومة ضد الاحتلال، وعوقب أهله جماعيا دون النظر إلى الحالة الاجتماعية والصحية التي يعاني منها المخيم، ما أدى إلى حالات مرضية، وحالات ولادة في الشارع، وأمور أخرى زادت من حالة الضغط لدى الشارع المقدسي، معتبرا أن حالة العصيان المدني التي حدثت هي تجربة جديدة، ولا زالت بحالتها البدائية وفي مقدماتها، ومن الممكن أن تتطور وتؤدي إلى مواجهات أكثر، وهذا كله في إطار



أحمد عز الدين



ناصر الهديمي

القانون الإسرائيلي على الجولان السوري المحتل، وفقا للباحث. كذلك شهدت السنوات ما بين 1967 و1987، العديد من حالات العصيان أو مظاهر لعصيان مدني، فمثلا عندما قرر الاحتلال فرض المنهاج الإسرائيلي في مناطق شرقي القدس، قام الفلسطينيون في القدس بقيادة هيئات إسلامية عليا وشخصيات وطنية واعتبارية، بتشكيل حراك ضد هذا القرار ونجحوا فيه. وبين عامي 1976-1977، عندما قرر الاحتلال فرض قانون ضريبة القيمة المضافة، تمرد الناس في مناطق مختلفة من قطاع غزة والضفة الغربية، وقاموا بإغلاق محلاتهم وهذا مظهر من مظاهر العصيان المدني، وكذلك عندما قرر الاحتلال فرض بطاقة الهوية الممغنطة في قطاع غزة قبل الانتفاضة الأولى، وخلالها ظهرت حركة تمرد، بالإضافة إلى آلاف المظاهر الاحتجاجية التي لم ترتق لعصيان مدني.

القدس: حراكات وتراكمات

واعتبر الباحث أحمد أسعد أن ما يحدث اليوم في مخيم شعفاط هو حالة عصيان مدني، تظهر في الصلوات الجماعية والاحتجاجات والإضراب وإغلاق الشوارع، ذلك لأن مصطلح العصيان المدني فضفاض جدا، وتندرج تحته آلاف الأساليب سواء بشكل ناعم أو خشن.

وأشار أسعد في لقائه مع "صحيفة الحدث" إلى أن هذه الحالة لم تأت من فراغ، إذ بنيت وتراكت على تجارب فلسطينية سابقة في الانتفاضة، وفي الهبات والحراكات الشعبية أهمها عام 2021، وكذلك في أعقاب أحداث حي الشيخ جراح، وإزالة الحواجز الحديدية في باب العامود، بالإضافة إلى إضراب 18 أيار في العام ذاته الذي عم كافة أرجاء فلسطين، وكذلك عام 2014 عندما استشهد الطفل محمد أبو خضير، وعام 2017، الذي شهد على هبة البوابات الإلكترونية، وعام 2019 عندما تم تحرير مصلى باب الرحمة.

كيف ينبج العصيان المدني؟

ويرى صاحب كتاب "بلاد على أهبة الفجر: العصيان المدني والحياة اليومية في بيت ساحور" أن لنجاح العصيان المدني ثلاثة شروط، أن يكون جماعيا بحيث يشارك فيه جميع الفلسطينيين

الثانية، وشيد جدار الفصل العنصري، فكانت محاولات العزل والهيمنة تلك ذات أثر معاكس لما يريده المستعمر. وبحسب الباحث؛ في السابق كانت التقسيمات الاستعمارية للاحتلال وسياسة العزل تؤثر في العصيان المدني، إذ كانت لكل منطقة خصوصيتها وكذلك من ناحية نمط المقاومة والعصيان المستخدم، إلى أن حدثت نقطة تحول مركزي عام 2014، وهي الحرب على غزة، التي أثرت على مشاعر الناس واختلاطها، ودفعت بالفلسطينيين من كافة المحافظات للخروج بمسيرات ومظاهرات إنسانية، إضافة إلى المواجهات على الحواجز العسكرية وغيرها.

كما وتم تجاوز التقسيمات الاستعمارية، والتحق أهالي الداخل المحتل إلى الأحداث التي شهدتها المنطقة، ليس هذا فحسب بل الإضراب الكبير الذي شهدته فلسطين في الثامن عشر من أيار عام 2021، وكان أهالي الداخل المحتل هم أول من دعا له. وفي هذا السياق أشار الباحث إلى أن الاحتلال الإسرائيلي أصبح يخشى من هذه المسألة لأنه عمل على مدار سنوات طويلة، على تفتيت الهويات والجغرافيا الفلسطينية إلا أن الثقافة والهوية الفلسطينية ما زالتا مترابطتين يجتمع الفلسطينيون في ظلها.

في الداخل والخارج، وعددهم 14 مليوناً، وأن يكون طوعيا ما يعني أن الناس من تلقاء نفسها يجب أن تلتحق فيه، دون إجبار، وأن يكون علنيا وهذا يتطلب مؤسسات وأحزاب ولجان شعبية ومبادرات مختلفة كي تحمله وينجح.

وأشار الباحث أن العصيان المدني في السابق كان ينبج لأننا كنا في اشتباك مباشر مع الإسرائيليين، حيث أن دائرة الضريبة والشرطة وغيرها كانوا موجودين في المدن الفلسطينية، إلا أنهم اليوم ليسوا في مراكز المدن كما كان الأمر قبل أوسلو، إلا أن اليوم درجة التبعية والتدخل مع إسرائيل عالية جدا، وما إن بدأنا بتقسيم علاقة التبعية بكل مستوياتها، يتم ضرب شبكة التبعية والمربوطة بجوهر المجتمع والاقتصاد الإسرائيلي، ومنظومته السياسية والأمنية.

تجاوز التقسيمات الاستعمارية

ينبه الباحث في مقال له بعنوان: "حراك القدس: عن قصة الفعل الاجتماعي والثقافي أوقات الشدة" أن المستعمر حاول عزل القدس وإخراجها من دائرة الفعل السياسي والثقافي بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وأخرج المؤسسات الفلسطينية منها سواء ثقافية أو نقابية أو مجتمع مدني، وأحكم الطوق عليها بعد الانتفاضة



هل تستطيع قمة العقبة وقف التصعيد؟

التصعيد عشية شهر رمضان، انتهى ببيان أخفى أهم ما شهده، وكشف سلسلة من الخدع المكشوفة عن الالتزام بالاتفاقات السابقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، "الذي ذكرنا برسالة المنسق التي أرسلها إلى وزير الشؤون المدنية في شهر تشرين الثاني 2020، التي أكد فيها الالتزام الإسرائيلي بالاتفاقات السابقة، وشكلت السلم الذي نزلت عليه القيادة الفلسطينية من رأس شجرة قرار وقف التنسيق الأمني".

وأضاف: بنود اتفاق العقبة مضللة، فما يجري ليس تصعيداً وعنفاً بين طرفين متكافئين، وليس بين جلد وضحية، بل بين الاحتلال الذي يمارس كل أنواع العدوان، ويرتكب كل أنواع الجرائم، وشعب تحت الاحتلال من حقه مقاومة الاحتلال.

وأشار المصري، إلى أنه تم كشف اللثام عن حقيقة الحكومة الإسرائيلية من خلال الهجوم والعدوان الهجمي من قطاعان المستوطنين المسلحين بحماية الجيش على شعبنا في نفس يوم الاجتماع في بلدات جنوب نابلس، وخاصة بلدة حوارة؛ حيث فرض حظر التجول على أهلها لمدة ثلاثة أيام وأصيب أكثر من 100 فلسطيني واستشهد سامح الأقطش، فضلاً عن حرق وتدمير عشرات المنازل والمحال والممتلكات، وحرق مئات السيارات، رداً على العملية البطولية التي نفذها مقاوم أدت إلى مقتل مستوطنين اثنين مسلحين في حوارة.

وقال المحلل السياسي المقدسي راسم عبيدات، فإن قمة العقبة جاءت بهدف بحث سبل خفض التصعيد في الضفة الذي حذر منه مسؤولون إسرائيليون في وقت سابق، مؤكداً على أن الاعتبار الأول والوحيد لممثلي الدول التي حضرت الاجتماع خاصة أمريكا هو مصلحة إسرائيل.

ورأى عبيدات، أن عملية حوارة التي قتل فيها مستوطن إسرائيلي ونفذها فلسطيني بالتزامن مع انعقاد مؤتمر العقبة، جاءت كرد طبيعي على مجزرة نابلس التي ارتقى فيها 11 فلسطينياً، مؤكداً أن القمة لم تخرج بنتائج سوى ضمان أمن الاحتلال، مشيراً إلى أن عملية حوارة خلطت أوراق المجتمعين في العقبة.

وبحسب عبيدات فإن هاجس أمريكا والمجتمعين في قمة العقبة هو تمرير شهر رمضان بشكل هادئ دون تصعيد، قائلاً: هذه القمة بينت أن هذه الدول لا تملك زمام المبادرة فيها، فهي عاجزة عن منع تواصل النشاط الاستيطاني وتصاعده، وكذلك غير قادرة على لجم توحش وتوغل المستوطنين واعتداءاتهم الإرهابية على شعبنا على طول الجغرافيا الفلسطينية وعرضها.

أثارت قمة العقبة التي انعقدت في 26 فبراير 2023، بمشاركة وفد فلسطيني وآخر إسرائيلي، وبحضور ممثلين عن الأردن ومصر وبرعاية أمريكية، إدانة فلسطينية واسعة، فصائلاً وشعبياً، خاصة وأنها جاءت عقب سلسلة من المجازر الإسرائيلية في جنين وأريحا ونابلس مؤخراً، والتي أعلنت السلطة الفلسطينية على خلفيتها وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال.

خاص الحدث

هذا الاجتماع الذي جاء بعد نحو أسبوع من الكشف عن وجود قناة سرية مباشرة بين مكتب الرئيس محمود عباس ومكتب رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من أجل بحث سبل منع التصعيد، وكشفت مواقع عبرية أن الولايات المتحدة على علم بهذه القناة. ومنذ اللحظات الأولى لإعلان مخرجات اجتماع العقبة، أكد مسؤولون إسرائيليون أن المخرجات الخاصة باجتماع الأردن تبقى في الأردن، وأنه لن يكون هناك أي وقف للاستيطان.

الناشط عمر عساف، قال إن مشاركة السلطة الفلسطينية في لقاء العقبة بمثابة جريمة بحق الفلسطينيين والمقاومة الفلسطينية، مشيراً إلى أن دماء شهداء نابلس لم تجف بعد، ومعاناة الأسرى الذين يستعدون لمواجهة مع السجناء متواصلة، وعشرات الآلاف من الوحدات الاستيطانية تبنى، واعتقالات يومية، كل ما سبق تقوم به حكومة الاحتلال من دون توقف.

وأضاف أن استمرار السلطة في لقاء العقبة استمرار لنهج التنسيق مع الاحتلال والانصياع للضغوط الإقليمية والأمريكية، وتأتي لإحباط تنامي المقاومة في الدفاع عن أبناء شعبنا، ومعارضة مع حالة المقاومة الفلسطينية المتصاعدة التي يلتف الشعب كله حولها.

وأردف: السلطة لا تتعلم الدرس لأنّ الذين يتخذون القرار فيها هم فئة لديها مصالح خاصة، تضع مصالحها قبل المصالح الوطنية.

أما المحلل السياسي أحمد رفيق عوض، فرأى في مقابلة خاصة مع "صحيفة الحدث"، قمة العقبة لم تخرج بأي نتائج ملموسة على الأرض، خاصة وأن إسرائيل لم تحترم

ولا تحترم تعهداتها والتفاهات معها، ونسفت قبل اتفاق العقبة، تعهدات توصلت إليها مع السلطة الفلسطينية بوساطة أمريكية مقابل عدم تقديم مشروع قرار يدين الاستيطان ويطالب بوقفه في مجلس الأمن الدولي، واقتحمت القوات الإسرائيلية نابلس وقتلت 11 فلسطينياً وأصابت أكثر من 100 بينهم إصابات حرجة.

ووفقاً للمحلل السياسي أحمد رفيق عوض، فإن حكومة الاحتلال الحالية لن تعطي السلطة الفلسطينية أي شيء لأنها لا تحترم السلطة ولا تقيم لها وزناً وترغب في إضعافها وإفكارها وإحراجها، كما أنه لا ضمانات على الإطلاق لمخرجات اجتماع العقبة، لأن الولايات المتحدة الأمريكية أثبتت على الدوام دعمها للاحتلال الإسرائيلي، والدول العربية المشاركة في القمة لا تستطيع أن تعطي أي ضمانات السلطة الفلسطينية وهذا ما يجعل القمة دون نتائج وإذا كانت هناك نتائج فستكون غامضة ولا تحترم.

وبحسب عوض في لقائه مع "صحيفة الحدث"، فإن نتائج قمة العقبة عبارة عن وعود غامضة وفضفاضة ولا ضامن أو ضمانات لها، والاحتلال الإسرائيلي غير قادر على التعهد بوقف الاستيطان أو الاقتحامات للمدن والمناطق الفلسطينية ولن تتوقف كذلك عن الاقتحامات والانتهاكات في المسجد الأقصى وعموم مدينة القدس المحتلة.

بحسب المحلل السياسي ومدير مركز القدس للدراسات التابع لجامعة القدس - أبو ديس، فإن نتائج ومخرجات القمة لن تكون في صالح الفلسطينيين، مشيراً إلى أن السلطة ذهبت إلى هذا الاجتماع عقب سلسلة من المجازر في الضفة بسبب الضغط الأمريكي والعربي.

من جانبه قال المحلل السياسي هاني المصري، إن اجتماع العقبة الذي يهدف كما هو معلن، إلى خفض

مخرجات اجتماع العقبة

اتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في اجتماع العقبة على دعم خطوات "بناء الثقة" لمعالجة القضايا العالقة عبر حوار مباشر، في حين أكد أكثر من مسؤول إسرائيلي عقب الاجتماع أنه لن يكون هناك تجميد للاستيطان في الضفة الغربية المحتلة.

وبحسب البيان الختامي للاجتماع، فإن إسرائيل تلتزم بوقف إقرار أي يؤر استيطانية جديدة لمدة 6 أشهر، ووقف مناقشة إنشاء أي وحدات استيطانية جديدة لمدة 4 أشهر، كما وتوصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي -وفق بيان الاجتماع- إلى التزام الطرفين بوقف الإجراءات الأحادية من 3 إلى 6 أشهر، كما وأكدوا التزامهما بجميع الاتفاقات السابقة بينهما، والعمل على تحقيق السلام العادل والدائم، والحفاظ على الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس وعلى الوصاية الهاشمية والدور الأردني الخاص في المدينة، وعقد اجتماع آخر في شرم الشيخ في مارس/آذار المقبل، لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها في العقبة.

وفي مقابل مخرجات العقبة، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إن البناء الاستيطاني وتشريع البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية سيتواصلان دون أي تغيير، ولن تكون هناك أي قيود على عمليات جيش الاحتلال في الضفة. من جانبه، أكد وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتamar بن غفير أن ما حدث في الأردن يبقى في الأردن.

وقبل الاجتماع، أكدت مصادر أردنية وإسرائيلية، أن الهدف من اجتماع العقبة هو وقف الإجراءات الأحادية والانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة والمسجد الأقصى وفي العديد من مدن الضفة الغربية، ولا سيما نابلس وجنين، وتحقيق نوع من التهدئة قبل شهر رمضان الذي تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أنه سيكون مقدمة لتصعيد كبير، تمهيدا لـ "خلق أفق سياسي".

السلطة في اجتماع العقبة بشكل كامل، في ظل الإعلان عن وقف التنسيق الأمني وسلسلة الجرائم الإسرائيلية في الضفة، وأكدت أن لا صلة لها باجتماع العقبة.

وصفت الفصائل والقوى والفعاليات الوطنية والشعبية في جنين مشاركة مسؤولين في السلطة الفلسطينية في لقاء العقبة، باللقاء الأمني والانهزامي، وبعض القادة الفتحاويين انتقدوا القمة كذلك.

وأشارت فصائل المقاومة، خلال مؤتمر صحفي عقد وسط مخيم جنين عشية الاجتماع، إلى أن اللقاء يأتي على وقع الاستيطان والمجازر التي يرتكبها الاحتلال بحق شعبنا، ولا يصب في مصلحة شعبنا بل يمثل خدمة مجانية للاحتلال المجرم.

واعتبرت فصائل المقاومة، التي ضمت أربعة فصائل (كتائب القسام وسرايا القدس وشهداء الأقصى والجبهة الشعبية)، أن الأولى من الذهاب إلى تفاهات أمنية مع الاحتلال الذهاب إلى الوحدة الوطنية مثلما توحدت البنادق في الميدان، وأشارت إلى أنه يهدف لمنح الاحتلال فرصا لارتكاب الجرائم بحق شعبنا وأسرانا.

ودعت الأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة في مخيم جنين أبناء شعبنا للنفي العام والخروج للشوارع والتعبير عن رفضهم لاجتماع العقبة. وطالب البيان، الذي تلاه مسلحون ملثمون، الشعب الفلسطيني إلى إدانة لقاء العقبة الأمني، والتعبير عن رفضهم المشاركة فيه، معتبرين أن اللقاء يقدم خدمة مجانية للاحتلال، كما يوفر مزيداً من الفرص التي تشجع الاحتلال على الإمعان في ارتكاب الجرائم.

وخرجت مظاهرة حاشدة من مخيم جنين باتجاه وسط المدينة، حيث هتف المشاركون ضد التنسيق الأمني ورفض القمة الأمنية، داعين إلى استمرار نهج المقاومة. ودعا البيان إلى وقف التنسيق الأمني وكل أشكاله، والمضي قدماً في إجراءات ملاحقة وفضح جرائم الاحتلال في المنصات والمحافل الدولية.

وظهرت مجموعة من الدعوات الشعبية للتظاهر في مدن الضفة الغربية، ضد الاجتماع

ما الذي أتى بالوفود المشاركة إلى العقبة؟

يرى محللون سياسيون، أنه على الرغم من وقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس للاتصالات الأمنية مع الاحتلال الإسرائيلي، أو على الأقل أعلنت السلطة الفلسطينية وقف التنسيق الأمني، إلا أن الطرفين يحاولان ممارسة التنسيق الأمني "خلف الكواليس"، وبحسب تقارير عبرية، فإن الأشخاص الذين يديرون العلاقة مع السلطة الفلسطينية هم رئيس الشاباك رونين بار ومنسق أعمال الحكومة في الضفة غسان عليان وكلاهما مثلاً إسرائيل في العقبة مع رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنجبي.

التقديرات الإسرائيلية أشارت إلى أن واحد من أسباب حضور السلطة لهذا الاجتماع هي محاولة نزع الشرعية عن السلطة من قبل "بعض الجهات" التي تقود حملات عبر منصات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى المال وسط الظروف الاقتصادية والوضع المالي السيئ الذي تعاني منه السلطة.

أما الأردن، فإن لحضورها الاجتماع واستضافته تأثيران أبرزهما وصايتها على المقدسات في القدس، ووجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين على الأراضي الأردنية، وفي كل مرة يسود توتر أمني يزداد الضغط من الشارع على العاهل الأردني.

وبالنسبة لمصر، فإنها تحاول دوماً أن تكون وسيطاً رئيسياً وفاعلاً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما أن قضاء شهر رمضان بهدوء يعد مصلحة مصرية كذلك. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن إدارة الرئيس جو بايدن لديها من أدوات الضغط ما يكفي على الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي تتمثل بالنسبة للفلسطينيين بـ "الدعم مقابل الهدوء"، وبالنسبة للإسرائيليين بـ "العقوبات ضد إيران وتطبيع السعودية".

ماذا قالت الفصائل الفلسطينية

أكدت معظم الفصائل الفلسطينية، أنها ترفض مشاركة



ثقافة

الموسيقى كعدسة لفهم التاريخ وحل الأسئلة
المركزية للهوية الفلسطينية

الأغنية الفلسطينية ومجريات تطورها وانحسارها منذ الحرب العالمية الأولى حتى أوسلو

الحدث الثقافي

قدم الموسيقي الفلسطيني عيسى بولص، محاضرة بعنوان "الأغنية الفلسطينية ومجريات تطورها وانحسارها منذ الحرب العالمية الأولى حتى أوسلو"، عرّضَ فيها بحثا يسلط الضوء على التطور التاريخي للموسيقى في فلسطين والمؤدين والملحنين والفرق الموسيقية، وعلى الطرق العديدة التي صاغها الموسيقيون ونشروا من خلالها علامات هوية فلسطينية مميزة طوال القرن العشرين، متتبعا كيف تم التعبير عن هذه الهوية تاريخيا عبر سياقات محلية ووطنية وإقليمية، ذلك باستخدام الموسيقى كعدسة لفهم التاريخ والتجربة الفلسطينية بشكل أفضل وكذلك إبراز أهمية الموسيقى في المساهمة في حل الأسئلة المركزية للهوية الفلسطينية.

ما قبل عام 1948

يقول الملحن والباحث الفلسطيني عيسى بولص، إن المصادر تكشف عن مشهد موسيقي تواجد في السياقات الريفية والحضرية حيث كانت الأغاني تشكل جانبا مهما من الحياة الاجتماعية وتعتبر أداة قوية للتواصل، إذ أن الزجالين كانوا يوظفون لأداء حفلات الزفاف وغيرها من المناسبات الدورية وكانوا يجلبون الأخبار إلى القرى والبلدات ويناقشون القضايا الأنية، وقد تضمنت هذه الأنشطة ارتجالا شعريا ولحنية باللهجة العامية العتابا والمعنى والميجنا والشروقي، أو الأنواع الموقعة الفرعون والدلعونا والمربع وظريف الطول والقريدي، وكانت بالغالب يرافقها أنواع مختلفة من الرقص. وبحسب بولص، بدأت التسجيلات في فلسطين تظهر من العقد الأول للقرن العشرين في الإطار المشرقي العام للصناعة الموسيقية، وتشير المصادر إلى وجود صناعة موسيقية لبعض الموسيقيين والمغنيين الذين عملوا في فلسطين منهم أحمد الشيخ، وكانت هذه الصناعة تلازم تلك التي ظهرت في مصر.

أما على المستوى الشعبي استمر الفلسطينيون في التعبير من خلال الأغنية عن مفاهيم تتعلق في محيطهم الأنبي بكافة تعقيداته وفقا لبولص، وفي أواخر العشرينيات بدأت تظهر معاني الأغنية السياسية ذات معان موسيقية أبعد من تلك التي كانت متداولة في سياق الأغاني الشعبية، كأغاني نوح إبراهيم، ونمر ناصر، وكذلك القصيدة التي تبعت الأحرف الأبجدية التي نظمها عبد الرحمن البرغوثي في رثاء محمد جمجوم وفؤاد حجازي وعطا الزير قبيل إعدامهم عام 1930، (من سجن عكا طلعت جنازة).

وبهذه الفترة بدأت تظهر ممارسات موسيقية تعنى بالموسيقى الغربية من قبل أناس كانوا قد تدربوا على آلات غربية في ظل البعثات التبشيرية، كيوسف البتروني، سلفادور عرنيطة وأوجستين لاما.

عصر النهضة: انتشار إقليمي واسع النطاق

يقول الباحث إن الموسيقى في عصر النهضة كانت مثيرة جدا، إذ ظهرت شركات تسجيل مثل "بيدوفون"، وحقق الموسيقيون الفلسطينيون في العقد الأول من القرن العشرين، انتشارا إقليميا واسع النطاق، تبعته تسجيلات في العشرينيات والثلاثينيات للعديد من الموسيقيين الفلسطينيين مثل رجب الأكل، ثريا قدورة، نمر

ناصر، إلياس عوض ونوح إبراهيم، وشملت هذه التسجيلات أنواعا عديدة من الأغاني منها القصيدة، النشيدة، الموال، والليالي، الأغاني الحضرية الخفيفة، الطقطوقة، الأغنية الشعبية الريفية الفلسطينية، الأدوار، والموشحات. وكانت مواضيع هذه الأغاني عاطفية، وطنية، سياسية ودينية، أما الغناء فكان إما باللهجات العامية المحلية، بدوي، فلسطيني ريفي، أو فلسطيني مدني، أو باللغة الفصحى والبعض باللهجة المصرية والعراقية.

وبحسب بولص تظهر التسجيلات أن العديد من هؤلاء المطربين كانوا يحظون باحترام كبير كرجب الأكل وثرية قدورة وإلياس عوض، حيث تم الكشف عن قدراتهم العالية من حيث الأداء والتحويلات المقامية والمدى الصوتي والتزيين والزخرفة واللحظة والتلحين.. الخ، وهذا يدل على أن المجتمع الفلسطيني كان قادرا على إنتاج فنانيين بارعين قوبي الأداء وذوي قدرات متميزة خلال الربع الأول من القرن العشرين.

وعام 1936 أنشئت إذاعة هنا القدس، ثم إذاعة الشرق الأدنى (1941)، وخلال حقبة الأربعينات أراد صبري الشريف الذي كان يعمل مسؤولا عن قسم الموسيقى في إذاعة الشرق الأدنى أن يسخر الأدوات المحلية وبحور الشعر العامي والنماذج المحلية الفولكلورية واستخدامها في نسج معالم أغنية جديدة بعيدة عن الطرب المصري، وكان يهدف إلى تقصير الأغنية زمنيا والعمل على جعلها ذات معنى، وإحداث حراك بالموسيقى المحلية من خلال الاستفادة من الأدوات المتاحة في تقاليد الموسيقى الأوروبية ودمج العديد من تقنياتها بما في ذلك التناغم والقوالب والأوركسترا، ولتحقيق ذلك كلف شاعرا يونانيا اسمه أسعد سعيد للقيام بالعمل الميداني وجمع الأغاني من فلسطين ووظف موسيقيين مصريين لتنفيذ هذه الرؤيا هم عبد الحليم نويرة وممدحت عاصم.

النكبة وخسارة المشهد الموسيقي

وفي أعقاب النكبة خسر الفلسطينيون معظم المشهد الموسيقي والبنية التحتية ليس فقط في سياق المحطتين الإذاعيتين ولكن أيضا من حيث الأنشطة الموسيقية التقليدية، وفقا لبولص، إذ أصبح الموسيقيون الفلسطينيون منفصلين جغرافيا عن بعضهم البعض، في سوريا، لبنان، الضفة الغربية، غزة، الداخل المحتل، العراق، مصر، الأردن، مع بقاء بعض موسيقيي إذاعة القدس في فلسطين الذين انتقلوا إلى رام الله، بينما انتقل العديد من موسيقيي إذاعة الشرق الأدنى مع المحطة إلى قبرص.

وفي أعقاب ذلك وظفت الإذاعات والمعاهد والجامعات العربية في لبنان وسوريا والعراق بعض الموسيقيين الفلسطينيين بسبب مواهبهم ومعرفتهم الموسيقية وقراءتهم للنوطة وقدرتهم على التوزيع والتنظيم والتدريب والتعامل مع الكثير من أنواع الموسيقى في المنطقة والعالم، منهم رياض البندك، سلفادور عتيقة، حليم الرومي، يوسف البيتوني، يحيى السعودي، وروحي الخماش، محمد غازي والكثير من العازفين.

وتظهر واحدة من الخرائط، التي أرفقها بولص في محاضراته أن جميع أنواع الموسيقى منها الأغاني الفلكلورية، الريفية، الموسيقى الآلية، الدينية، الموشحات، القصيدة وغيرها خرجت من فلسطين عام 1948، حيث تشير الأسهم إلى مكان انتهاء كل نوع، فآنذاك كان

لشخص فلسطيني أو أكثر دور في تأسيس الأنواع الموسيقية في هذه المناطق، ذلك لأن الفلسطيني في مكان تواجده حاول التكيف والتفاوض وأحيانا كان مضطرا أن يعبر تعبيرا غير سياسي عن الهموم اليومية التي يعيش بها، وكان يتعرض للتهميش والاضطهاد والرقابة، كما أن حال الفلسطينيين لم يكن واحدا في هذه المناطق، وكل منهم كانت لديه مصادر مختلفة فيما يخص حياته اليومية وكذلك الإنتاج.

صبري الشريف والرحابنة

نتيجة للنكبة عام 1948، توقفت رؤية صبري الشريف، وأخذ يبحث عن فرص لتنفيذ فكرته في إنشاء موسيقى جديدة في مكان آخر بالشرق العربي، فسافر إلى بيروت عام 1950 للقاء الأخوين رحباني، ساعيا إلى تحقيق ما تصوره على أنه مستقبل الموسيقى الشرقية، والعربية.

يقول بولص: "بين عامي 1952-1956 في سياق إذاعة الشرق الأدنى أنشأ صبري الشريف وحدة إنتاجية تتألف من استيديوهات وأوركسترا ضمت أكثر من 40 موسيقيا معظمهم من الأجانب، وقام الشريف بتوفير عقود عمل لإنتاج أعمال الأخوين رحباني وتوفيق الباشا وزكي ناصيف وتوفيق سكر وغيرهم من خلال شركته الخاصة، كما وفر ما بعد 1956 سبل المونتاج والتوزيع لكل ما أنتجه الرحابنة حتى 1974. وخلص الباحث إلى أن الشريف كان له تأثير مباشر على القرارات الموسيقية التي تتعلق بالأغنية المشرقية في سياق الرحابنة.

وبحسب الموسيقي الفلسطيني، استمر الغناء يحاكي اللهجة الفلسطينية في لبنان حتى بداية التسعينات وفي الأردن حتى أوائل السبعينيات وبحلول عام 1967 بات معظم الموسيقيين الفلسطينيين يعملون خارج فلسطين.

الاحتلال الإسرائيلي يضيق الخناق على الموسيقيين الفلسطينيين لم يسمح للفلسطينيين في الضفة الغربية بالتعبير عن أنفسهم بحرية، ومن كان له رأي سياسي، تعرض للاضطهاد، السجن، التنكيل، أو الترحيل، إلا أن هذا الوضع كسره مصطفى الكرد بعد حرب الأيام الستة عام 1967 كأول موسيقي يتحدى الأوامر العسكرية، من خلال تقديمه لعروض موسيقية واحتجاجية سياسية.

يقول بولص إن الكرد أحياء أول حفل موسيقي له في تشرين الأول عام 1967 في دار الطفل، وتألفت أغانيه من مجموعات شعرية محلية، وكان الكرد قد وضع موسيقاه بين النشيد القومي العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ونمط الطقطوقة، كما قدم في العام 1973 أكثر أغانيه التي لا تنسى "الجلاد، السكة، الأمل، والبخارة".

وبحسب بولص لحن الكرد أغاني باللهجة العامية المقدسية وكذلك بالفصحى، وفي ألبوم "أرض وطني" عام 1976 رافقه الشقيان إيميل وسمير عشراوي على الجيتار والتناغم الصوتي، إلا أنه في تلك الفترة قامت حكومة الاحتلال بترحيله وأمضى السنوات التسعة التالية في المنفى.

واستكمالا للرحلة الموسيقية التي بدأها الكرد رفقة الأخوين عشراوي، أسس الأخيرين فرقة البراعم في الستينيات، وفي بدايتها كانت الفرقة تؤدي الأغاني الأجنبية في الحفلات والمناسبات، لكن في بداية السبعينيات بدأت بإعادة توزيع بعض أغاني فيروز وذلك من أجل تقديم أغان باللغة العربية وسرعان ما بدأت البراعم بتنفيذ

على موازين شعرية معاصرة أو تقليدية.

الانتفاضة الثانية

وفي هذه الحقبة أظهر بولص أن الفلسطينيين سعوا داخل وخارج الضفة الغربية وقطاع غزة لإحياء ثقافة المقاومة التي كانت شائعة في حقبة الانتفاضة الأولى، بينما تم استدعاء مفاهيم إنتاجية للانتفاضة الأولى، وبات هناك جيل جديد من الأغاني الاحتجاجية ذات الطابع الديني، ولكنها قوالب وألحان شائعة في سياقات إسلامية إقليمية ليست محلية بالغالب، كما ظهرت أيضا موجة جديدة من الموسيقى الفنية الآلية والغنائية.

ولاحقا ألهم الانتشار العالي للهبوب والراب وموسيقى الروك البديلة وموسيقى التكنو الكثير من الأشخاص لاستخدام هذه المنظومة في التعبير عن أنفسهم.

ورأى الباحث أن الانتفاضة الأولى شهدت تحركا موسيقيا نحو الداخل الفلسطيني أي نحو التراث أو الماثور، في حين أن الانتفاضة الثانية كانت تتطلع للتوسع إلى الخارج أي إلى أنواع إسلامية وعربية وغربية متنوعة سواء من المحيط الآني أو أبعد من ذلك.

أما فيما يتعلق بالجيل الحالي، فاعتبر الموسيقى الفلسطيني أنه بدأ بالاعتماد على طرق أخرى للتعبير الموسيقي يسهل الوصول إليها ومتاحة له، كفنون الهيب هوب والراب وكذلك أنواع الأغنيات المتواجدة في المنطقة ومن ضمنها الغناء في لهجات غير فلسطينية، كاللبنانية والمصرية.

أما على المستوى الرسمي فكان هناك تفضيل للتراث الشعبي كرموز وطنية مطلقة للثقافة الفلسطينية المعاصرة وأحيانا نبذ العاملين في القطاع الموسيقي أو التربية من قبل المؤسسات التي تعنى بالإنتاج إذا ما اقترنت أعمال وأنشطة أولئك الموسيقيين في سياق فرق الأعراس والحفلات.

وفيما يتعلق بمسار الموسيقى الفلسطينية الحالي، أوضح بولص أنه لا يوجد مسار واحد للموسيقى الفلسطينية وبدلا من ذلك نجد مجالا واسعا من الفكر والسلوك الموسيقي لا يمكن تحليله بسهولة بواسطة التحليل الموسيقي وحده.

العوامل الفلسطينية وانعكاسها على الأغاني

يرى بولص أن الأغاني الشعبية، الدينية، الهيب هوب، الراب، تعكس الصناعة الموسيقية الفلسطينية، العوامل التي يعيش فيها الفلسطينيون منها ما قد نعتبره منخرطا في التجارية والدعائية والمسارات الكولونيالية ومنها ما زال يستنبط ويستلهم من المواد الخام المحلية طرقا جديدة في التعبير.

ختاما، قال الموسيقي الفلسطيني عيسى بولص "إن كل هذه البنود قد يتم تفسيرها بشكل مفيد على أنها أعمال هدفها الأساسي الاستبانة الثقافية والبقاء ضمن نظام استعماري استيطاني تأسس على محو أي أثر للسكان الأصليين، وأي فعل لبقاء السكان الأصليين وهو في جوهره فعل مقاومة سياسية وثقافية واجتماعية ولكن أفعال المقاومة قد لا تعبر عن المرجعيات التاريخية، وقد لا تحول الحاضر بالضرورة بشكل فردي أو ناضج وقد لا تردشنا إلى طريق ثقافي آمن في المستقبل".

ربطها بشكل فضفاض في ثلاث أيديولوجيات مهيمنة وهي: الوطنية العلمانية، الماركسية الاشتراكية، والإسلامية.

الانتفاضة الأولى: الأغاني كطريقة للكفاح

وفي حقبة الثمانينات حدث تطور ثقافي وسياسي جديد يحث على استخدام وتكريس الفنون التقليدية، والماثور كأساس للإنتاج الموسيقي في هذه المرحلة، وخاصة في سياق الفرق الاستعراضية، أي تلك التي تستخدم المسرح، والرقص أو الدبكة في عروضها، وفقا للباحث.

ومع اندلاع المظاهرات العامة في ديسمبر عام 1987، بدأت هذه الفرق باستغلال فرصة المد الوطني والشعبي لتجذير هذا التوجه في الصناعة الموسيقية، وشهدت هذه الفترة ارتفاعا في الأغاني ذات الطابع العسكري والوطني والاحتجاجي والإسلامي، واستمر النظر إلى الحفاظ على الأغاني الشعبية الفلسطينية التقليدية وأدائها كطريقة للكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أدركه القادة السياسيون، وعملوا على دعم مونتاج هذه الأغاني وتوزيعها عبر أشرطة الكاسيت. وأشار عيسى بولص إلى أن الأغاني الموجودة على هذه الكاسيتات تضمنت ألحانا شعبية موسعة بنصوص شعرية معدلة أو مؤلفة حديثا، تغنى باللهجة الفلسطينية، -فلاحية في الغالب- وتستند إلى هتافات احتجاجية يسهل تذكرها أو تصنع في المظاهرات، معتبرا أنه وبالاعتماد على هذه المواد أنشأ الموسيقيون، إطارا سياسيا جديدا لتخيل الأمة، وهو إطار سعى للحفاظ على التراث الفلسطيني وإلى حد ما تقديسه كوسيلة لتعزيز الانتماء والمشاعر الوطنية في حركة المقاومة.

وخلص الباحث إلى أن الأغاني الوطنية المعاصرة التي قامت بموازنة المميزات الفنية بضرورة الإنتاج التي أصبحت محصورة في جماهير النخبة المثقفة وطلاب الجامعات، وتراجعت تدريجيا مثل هذه الأغاني والفرق وانخفض الاهتمام في الأدوات الفنية في التعبير مع استمرار بعض الفرق والملحنين في العمل في هذه الحقبة.

اتفاقيات أوسلو

مع توقيع اتفاقيات أوسلو دخلت الأغنية الفلسطينية في مرحلة جديدة، تحاكي اقتصاد السوق، ذلك بعد أن حدث تحولا اجتماعيا وثقافيا نتج عنه تيارين رئيسيين، الأول يحاول أن يعتمد على مفاهيم السوق في الإنتاج الثقافي، والآخر يحاول أن يستمر باستقلالية الصناعة الموسيقية الفلسطينية عن قوانين السوق، وباتت الصناعة الموسيقية عالققة في هذين الاتجاهين، ولكن الاعتماد على الممولين بات يستخدم من كافة الأطراف، وفقا لبولص.

وفي غضون بضعة سنوات استبدلت حالة المعنى والاستقلالية التي ميزت الصناعة الفلسطينية في حقبة السبعينيات والثمانينيات وحتى أوسلو لتبدأ مرحلة جديدة تحاكي اقتصاد السوق مع الإبقاء على بعض العناصر والأدوات التي تعبر عن المقاومة والاحتجاج.

وتطرق بولص إلى كاتبة الأغاني والموزعة المغنية ريم بنا، التي ذاع صيتها في حقبة ما بعد أوسلو، وكانت أغانيها متجذرة في أنواع موسيقى البوب الغربية، وعكست الاتجاهات في الموسيقى المعاصرة، واصفا عملها بموسيقى البوب الغربية المغناة باللغة العربية، اعتمادا

أغان خاصة بها باللهجة المقدسية والفصحى وتطرقت إلى مواضيع سياسية واجتماعية وفكرية وكذلك مفاهيم مقاومة، وقدموها في القدس وبيت لحم.

وبحسب الباحث، انضم المقدسي جورج قرمز منتصف السبعينيات إلى الفرقة، وغنى عن التجربة الفلسطينية والحياة تحت الاحتلال، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة، وبين عامي 1984-1977 سجل عدة ألبومات منها "أنا اسمي شعب فلسطين"، "طريق الأرض"، وأصبحت أغانيه تحظى بشعبية كبيرة بين الجمهور الفلسطيني في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم العربي.

يرى بولص أن الكرد والبراعم قرمز لعبوا دورا أساسيا في تطوير أنواع جديدة من الأغاني الفلسطينية الاحتجاجية في السنوات التي أعقبت حرب الأيام الستة تلك التي جمعت بين الشعر واللهجة الفلسطينية المحلية وظاهرة المغني الثائر الذي يرافقه العود وكذلك من حيث الموضوعات التي تتناولها هذه الأغاني.

ومن أهم معالم هذه الحقبة أن صناعة الأغنية الفلسطينية في إطار الضفة الغربية وخاصة في منطقة الوسط كانت تستقل تدريجيا عن الفضاء المعروف في المنطقة العربية ولكن ليس عن بقية العالم وكانت أيضا معزولة عن وسائل البث الإذاعي والتلفزيوني العربية التي لم تبث الأغاني السياسية والاحتجاجية والناقدة والاجتماعية والفكرية أو حتى الفلسفية، لكن لم تكن هذه الفرق معزولة عن الناس، وفقا لعيسى بولص.

فرق موسيقية

استعرض بولص في بحثه مجموعة من الفرق الموسيقية التي أثرت في المشهد الموسيقي الفلسطيني، معرجا على تأسيس فرقة العاشقين في سوريا عام 1976، هذه التي أدت أغان شعبية معدلة وموسعة، وسخرت النماذج الشعرية التقليدية وحررتها، كما استخدمت كتابة الأشعار الوطنية المعاصرة بالعامية أو الفصحى.

وكانت الفرقة بقيادة حسين نازك الذي عمل كمؤلف رئيسي ومجمع للماثور ومدير فني للمجموعة حتى عام 1985 وتحت إشرافه أنتجت المجموعة بعضا من أشهر أغانيها.

كما تطرق بولص إلى تأسيس فرقة صابرين عام 1980، على يد مجموعة من الموسيقيين الشباب في القدس وكان سعيد مراد من ملحنين وأصدرت الفرقة التي استخدمت الآلات الغربية الإلكترونية الشائعة في تلك الحقبة ألبومها الأول عام 1982.

كما قامت بتلحين قصائد معروفة لمحمود درويش وإبراهيم طوقان وعندما انضمت المغنية وعازفة القانون كميليا جبران إلى الفرقة عام 1982 انتقلت صابرين تدريجيا إلى تبني آلات موسيقية غير الإلكترونية وأضافت الآلات التقليدية وقام سعيد باختيار كلمات معروفة لمحمود درويش وسميح القاسم، لكنه استخدم أيضا كلمات باللهجة الفلسطينية كتبها لهم حسين البرغوثي.

وبحسب بولص؛ مع إصدار الألبوم الثاني برزت صابرين كأكثر الفرق الموسيقية الفلسطينية تأثيرا، وفي ذلك الوقت تراجعت الخصائص الذكورية والعسكرية التي سادت الموسيقى الفلسطينية ممثلة بفرقة أغاني العاشقين وكذلك الفرق الشعبية المنشأة حديثا وبدأت الفرق الجديدة مرحلة استكشاف مواضيع وروايات أكثر تأملا وفي المحصلة طورت هذه الفرق عددا من المتابعين بين جماهير الضفة الغربية وأراضي 1948 و أصدرت عدة ألبومات.

وفيما يتعلق بالشعراء وكتاب الأغاني، يقول الباحث إنهم تبنوا أنماط كتابة رمزية مع استخدام اللهجات العامية وبعض أدوات الزجل المحلية، كما كانت هناك نقاشات وتوجهات في الصناعة الموسيقية أهم ما يميزها بأن الموسيقيين الفلسطينيين في الضفة الغربية ومن ضمنها القدس ابتكروا طرقا مختلفة للتفكير في الأغنية الفلسطينية وكانت بعيدة إلى حد كبير عن فكر موسيقي عصر النهضة، وعن منظومة الصناعة الموسيقية الشبابية والتجارية التي كانت شائعة في ذلك الوقت في المحيط الآني، لكنه لم يكن بعيدا عما كان يجري في العالم في ذلك الوقت.

كما أن معظم الشعراء كانوا يكتبون وفي ذهنهم فنية التقييم من ناحية، وحالة المعنى من ناحية، وخطورة الخطاب المباشر المحرض، وكان الموسيقيون يلحنون وفي ذهنهم فنية التعبير وحالة المعنى، والتفاوض مع ما هو حقيقي وفعال بغض النظر عن شوقيته، أو غربيته.

وخلص الباحث إلى أن الأغنية الفلسطينية في السنوات التي سبقت الانتفاضة يمكن تصنيفها بثلاث فئات: الأغاني الشعبية الموسعة، الأغاني ذات الطابع العسكري والوطني، أغاني الفن المعاصر، ويمكن



سلطة الطاقة الذرية في رام الله

نظام معلوماتي للتطبيقات السلمية للطاقة الذرية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف تجميع المعلومات وتوثيقها. تبدو المصطلحات هنا كبيرة: طاقة ذرية، استخدام سليم للطاقة الذرية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تجمع معلومات وتوثيقها.. سؤال حقيقي: أين وصلتم في هذا؟! نعلم أن عملية صياغة الأهداف تشتمل أحيانا على التصور والحلم، لكنها تراعي ولو 1% من الواقع. مشاريع طاقة شمسية فشلت في التعاظم معها، لا أعلم لماذا تبكون قضية الطاقة الذرية منشورة.. اقترحنا هو: احذفوها!!

وفي النهاية، نجد الهدف رقم 6، وهو إنشاء قاعدة معلومات وبيانات عن الوضع الحالي والمستقبلي لإمكانية الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة في فلسطين، تمكننا من إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الطاقة وكذلك الرجوع إليها والاستفادة منها في عمل الدراسات والأبحاث المتعلقة باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الحيوي في فلسطين. لا نريد أن نطرح ما لدينا في هذا السياق، لكننا نتحدى أن يجرؤ مسؤول في سلطة الطاقة على التصريح بنسبة ما تحقق من هذا الهدف! نريد إجابة على سؤال برسم هذا الهدف يا سلطة الطاقة الذرية!

بكل بساطة وسلاسة، ولأننا أولاد حارة واحدة، نقترح عليكم حذف قائمة أهداف مؤسسة سلطة الطاقة المنشورة على موقع مجلس الوزراء، ونحن مستعدون لتزويدكم بقائمة تتضمن أفعالكم التي تعكس بالضرورة أهدافكم.. وفي حال رفضتم هذا الاقتراح، فإننا نقترح عليكم فقط حذف الهدف المكرر، وبند الطاقة الذرية، حتى لا يتنبه أحد المواطنين لما لاحظناه.

يدفعك العجز وقلة الاهتمام والتخطيط في قطاع الطاقة في فلسطين، إلى الذهاب مباشرة إلى المؤسسات العاملة في هذا القطاع، والتي يقع ضمن مسؤولياتها سن القوانين الخاصة بالقطاع، وأيضا مسؤولية الإشراف وإلزام الأطراف بتطبيق القرارات ذات الصلة. إحدى أهم هذه المؤسسات أو الهيئات هي سلطة الطاقة. على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الفلسطيني، هناك تعريف عام للمؤسسة، وتعريف بأهدافها. ما بين الواقع الفعلي لدورها، ونصوص مجلس الوزراء، قد تجد أكثر "النكات" سخرية. من هذه النصوص، وتحديدًا المتعلقة بأهدافها، ننتقل في مناقشة ساخرة تجمع ما بين الواقع والنص.

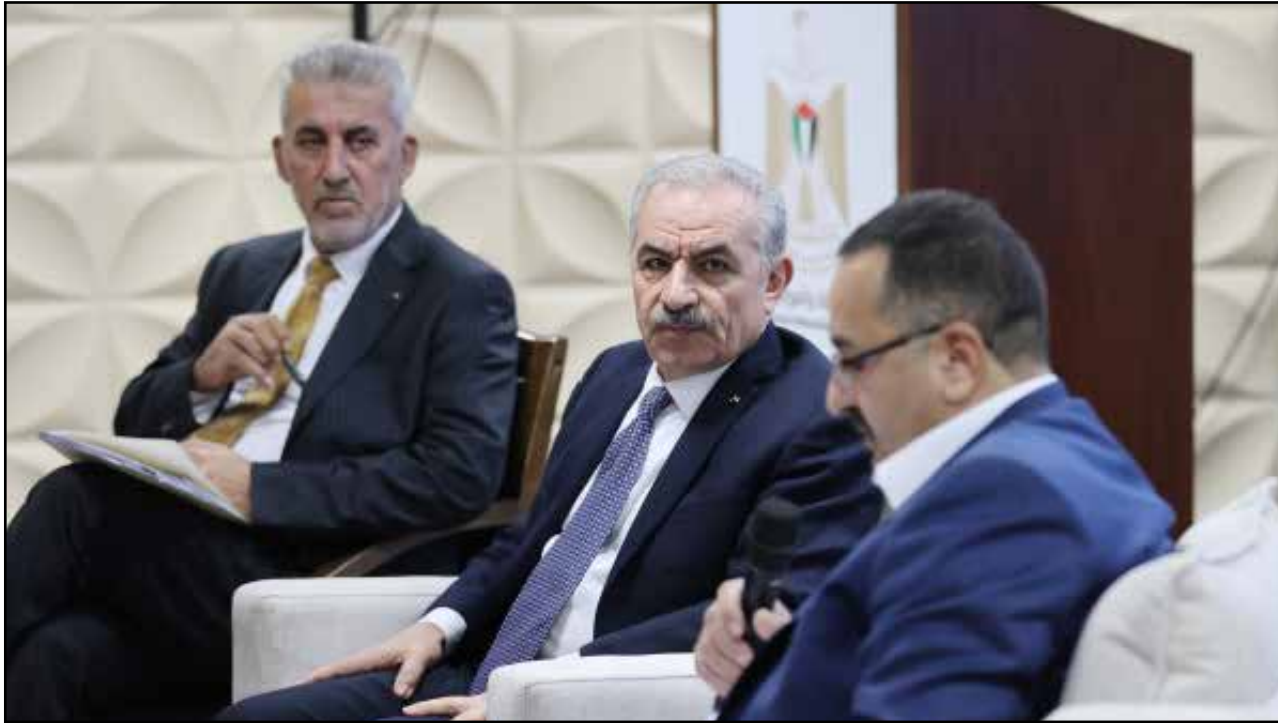
الحدث-

واحدة من أهم أهداف مؤسسة سلطة الطاقة، هي البناء المؤسسي لقطاع الطاقة كما تنص عليه وثيقة سياسات قطاع الطاقة. وهنا يطرح سؤال حقيقي وجدي، هل بالفعل تمكنت سلطة الطاقة من تشكيل بناء مؤسسي للقطاع؟! وإذا كان الأمر كذلك فمن منح شركات توزيع الكهرباء صلاحيات على أرض الواقع تتجاوز دورها وصلاحياتها؟! اليوم وللأسف شركات التوزيع مثلا هي التي تتحكم في رفض وقبول مشاريع الطاقة الشمسية، فأين البناء المؤسسي في ظل "حسبة" سلطة الطاقة؟!

المضحك بالفعل هو رقم 2 في قائمة أهداف سلطة الطاقة، وبعيدا عن جوهره ومضمونه نجد أنه نفسه الهدف رقم 3. يعني على مجلس الوزراء الذي نشر قائمة أهداف سلطة الطاقة، وعلى سلطة الطاقة، أن تنظر للقائمة ولو من باب الفضول، لعلها تجد هذا الخلل المضحك في تكرار الهدف رقم 2 بشكل مباشر. لكن يبدو أن أحدا منهم لم يلتفت حتى لقائمة الأهداف هذه، وإن كان هذا الخلل فنيا، لكنه يعبر عن الكثير.

أما جوهر الهدف رقم 2، يتضمن أحلاما وردية، مثل تأمين مصدر دائم ورخيص للتيار الكهربائي.. في الحقيقة، المصدر الدائم والرخيص بين متناول أيدي سلطة الطاقة، لكنها لم تكتف له ولم تتعامل معه. وذهبنا إلى مصدر يبتزنا غالي الثمن؛ ثمن اقتصادي وسياسي، إنه الاحتلال. فرغم أن أسعار الاحتلال أغلى من أسعار الكهرباء التي توفرها الطاقة الشمسية، ورغم أن زيادة الاعتماد على الاحتلال مضر سياسيا واقتصاديا، إلا أننا لا زلنا نحاول استجداء حلول أزمة الطاقة لدينا من عنده. بكل الأحوال وبعيدا عن النقاش السياسي والاقتصادي، سؤال لسلطة الطاقة، هل حققت هذا الهدف؟!

الهدف رقم 3 كما قلنا، مكرر، هو نفسه الهدف رقم 2، لذلك





بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK
تنمية وأمان

بنكك معك

مع خدمة الموبايل البنكي PIB MOBILE

انجز معاملتك البنكية واعرف تفاصيل حسابك في أي وقت وأي مكان



تقرير

الاستعمار الاستيطاني .. وإشكاليات تحديد زمن التحرر من الاستعمار الصهيوني

أي مشروع استيطاني هو تحويل المستوطن إلى مواطن، وهذه الصفة لا يمكن أن يكتسبها دون اعتراف وصريح من السكان الأصليين والذين يعترفون في هذه الحالة بشرعية الاستعمار. إن هذا النوع من التصالح مع المستعمرين يضمن أو يشكل أساسا لدمج ثقافة السكان الأصليين (المحلية) في الثقافة الوطنية للمستوطنين على أساس المواطنة والمساواة السياسية (داغاني، 2019).

المشروع الصهيوني كحالة.. مزيج مركب

يتضح من نموذج الاستعمار الاستيطاني، الذي يفسر الحركة الاستعمارية في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا، أن المستوطنين يأتون من بلد المركز، ثم يبدأون بالبحث عن سيادة ذاتية على أساس هوية قد تكون في النهاية محصلة لاندماج وانصهار هوياتي مع السكان المحليين يكون نتيجتها تشكل هوية مدنية. كما أن الأرض المستهدفة للاستيطان تمتاز بثراء وموارد طبيعية جعلتها قبلة للمستعمرين الذين لا يضعون في أهدافهم المركزية تشكيل "مجتمع استعماري أيديولوجي".

على النقيض، وفي سياق المشروع الصهيوني، فقد تعاملت الحركة الصهيونية مع نفسها قبل استعمارها لفلسطين على أنها حركة تمثل جماعة وطنية، ولعل السياق التاريخي لتشكل الفكر الصهيوني يثبت هذا الافتراض، فقد كانت التيارات الفكرية الصهيونية - على اختلاف توجهاتها ومنطلقاتها - تنظر لنفسها على أنها محاولات لإحياء الفكر القومي اليهودي الذي جعل من "أرض إسرائيل/فلسطين" مركزا لانبعاث القومية اليهودية بادعاء وجود ارتباط عميق بهذه الأرض (بشير، 2022). على هذا الأساس كان يُنظر للقومية الفلسطينية كـ"مشكلة" تشكلت نتيجة للقومية اليهودية.

ورغم هذا الأساس الواضح لمركزية الدوافع الأيديولوجية في الحركة الاستعمارية الصهيونية، فإن بعض المفكرين الإسرائيليين يميلون لتجاهل هذه المسألة لصالح الدوافع المادية الاقتصادية التي تحمل في طياتها افتراضا مبطنا بأن نية المهاجرين كانت باتجاه الانصهار الثقافي والعرقى وليس خلق نوع من الصراع القومي، وذلك في محاولة منهم لخلق تماثل بين الاستعمارات الأوروبية في الولايات المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا (أديب، 2021، ص 223)، ومن الأمثلة على هؤلاء، جيرشون شبير، الذي يحاول التمييز بين مرحلتين في الاستعمار الصهيوني: قبل وبعد تشكل الكيبوتس، ومن منظوره فإن الأيديولوجية الصهيونية الاشتراكية هي فقط التي كانت تطرح الأساس القومي للاستعمار (Shafir, 1989, P. 181 - 198).

إن ما سبق من محاولة لتوصيف المشروع الصهيوني في فلسطين، من منظور نموذج القومية، لا ينفي عن بعض مراحل أو أدوات المشروع الصهيوني صفة الاستعمار الاستيطاني خاصة إذا ما تم تفسير بعض الممارسات الاستعمارية من خلال عمليات "السلطة الحيوية"، وهو مفهوم تعرض له كل من جورجو أغامبين وميشيل فوكو، فالممارسات المستمرة للاستعمار الاستيطاني، لا تؤثر

يعتبر نموذج الاستعمار الاستيطاني من أهم النماذج المطروحة في الأوساط الأكاديمية، لدراسة وفهم المشروع الصهيوني في فلسطين، وذلك بفضل كتابات أكاديميين أجانب، من بينهم باتريك وولف، والذي اهتم في دراسة النضال الذي تقوده الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم واستخدم مفهوم الاستعمار الاستيطاني لفهم المشروع الصهيوني، وهو ما يحاول أن يشير له مقال "الماضي هو الحاضر: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين" لعمر سلامانكا، مزنا كاتو، كريم ربيع وصبحي سمور.

الحدث-

يركز نموذج الاستعمار الاستيطاني على التغيرات في مجتمعات المستوطنين، وعلى ديناميكيات العلاقات بينهم وبين السكان الأصليين، وعلى عمليات إنشاء دولة استيطانية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على امتيازات المستوطنين وإرساء التمييز بين المستوطن والمواطن الأصلي. كما يركز على عملية السيطرة المستدامة على الأرض والموارد الأساسية الأخرى من قبل المستوطنين (خوري، 2018، ص 393). وفقا لباتريك وولف، فإن استبدال السكان الأصليين بالمستوطنين والاستيلاء على أراضيهم، هو عنصر حاسم في مشاريع استعمارية هدفها الاستيطان الدائم. وبحسب رأيه، "الغزو بنية وليس حدثا: المستوطنون يأتون ليبقوا".

الاستعمار الاستيطاني كإطار تفسيري

في سياق تعريف وتوصيف المشروع الصهيوني في فلسطين، يطرح نموذج الاستعمار الاستيطاني كإطار تفسيري للمشروع، وهو ما يتضح من خلال التأكيد على فكرة أن نموذج الاستعمار الاستيطاني ليس إطارا نظريا بقدر ما هو إطار تفسيري من المقارنات التاريخية يسمح بالبحث في مجموعة من المجتمعات التي تشكلت حتى اليوم كمجتمعات استيطانية، كما الولايات المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلندا، حيث أن الافتراض هو حتى وإن كانت ممارسات الاستيطان تختلف من مجتمع إلى آخر ومن سياق تاريخي إلى آخر، لكن ديناميكيات العمليات الاستعمارية قابلة للمقارنة وبالتالي تعميم التجربة النضالية واستخدام الأدوات الفعالة لإنهاء الهيكل الاستعماري بدل استهداف أو استيعاب النتائج الاستعمارية الاستيطانية (Salamanca, 2012, P. 5).

ولعل الهدف من استخدام نموذج أو مصطلح الاستعمار الاستيطاني هو وصف بعض السياقات الاستعمارية، وذلك في محاولة لتصحيح الاستخدام الفضفاض للمفهوم الأوسع، الاستعمار، بما يضمن التأكيد على الخصائص الفريدة لعمليات الاستعمار، حيث أن الاستعمار الاستيطاني لم يركز فقط على الاستغلال والسيطرة، وإنما كذلك على

قمع السكان الأصليين واستبدالهم بمستوطنين مهاجرين. والأساس الذي يفترضه منظرو الاستعمار الاستيطاني - كما في حالة سالامانكا - هو أنه يوفر إمكانية تجمع جديد للحركات، وتسخير نقاط القوة لدى بعضها البعض من أجل اصطفاغ فلسطيني نشط ومتبادل ومبدئي مع النضال العربي من أجل تقرير المصير، والنضالات المحلية في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا. مثل هذا الاصطفاغ من شأنه أن يوسع الأدوات المتاحة للفلسطينيين وحركة تضامنهم، ويعيد ربط النضال بتاريخه الخاص من الأممية المناهضة للاستعمار.

المساواة كأداة استعمارية

وتأسيسا على فكرة الأممية المناهضة للاستعمار، يجري طرح بعض النماذج العالمية من الاستعمار الاستيطاني، من بينها جنوب أفريقيا، ثم يشار إلى المطالبة بالمساواة كمثال على إحدى أدوات النضال في الاستعمار الاستيطاني. لكن هذه الإشارة تدفع باتجاه طرح سؤال مهم حول اللحظة الفاصلة التي ينتهي فيها الاستعمار، وهذا كان واضحا في مقال سالامانكا.

لكن في المقابل، يمكن الافتراض أنه في النموذج الجنوب إفريقي كانت المساواة التي تحققت بين المستوطنين والسكان الأصليين في إطار نظام ديمقراطي واحد، بمثابة نقطة تحول في المشروع الاستعماري، الذي اتخذ طبيعة أكثر مرونة حققت هدف المستوطن بأن يكتسب صفة المواطن الأصلي، وهذا من شأنه أن يفرض تعريفا جديدا للمساواة باعتبارها أداة استعمارية تكيفية راعت المتغيرات التي طرأت في بيئة الاستعمار والعلاقات بين مجتمع المستعمرين والمستعمَرين، وساهمت في تجريد السكان الأصليين من إمكانية تشكل هوية سياسية ذاتية مستمدة من تاريخهم وبيئتهم.

على هذا الأساس فإن ما يمكن اعتباره شكلا من أشكال النضال ونتيجته شكلا من أشكال التحرر، قد يمكن اعتباره شكلا من أشكال شرعنة الاستعمار، على اعتبار أن عملية استيعاب السكان الأصليين في نظام قائم على المساواة، هي في جوهرها عملية استعمارية تهدف لتحديد التهديد الذي يمثله هؤلاء السكان على سيادة المستوطنين ووجودهم. ومن المهم الإشارة إلى أن أحد أهم أهداف



فقط على الشعوب الأصلية والمجتمعات الاستيطانية التي تحتلها فحسب، بل تؤدي إلى تكييف جميع السياقات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية في تلك المجتمعات، ويفتح هذا التفسير آفاقاً لتفسير آليات التحكم اليومية في الجسد والعقل من خلال التمسك بالأسئلة البسيطة والأساسية في الروتين اليومي (MORGENSEN, 2011, P. 10 - 13).

ومن منطق عمليات السلطة الحيوية، فإن النظام الصهيوني القائم هو نظام ضبط وسيطرة يتمثل مثلاً في الحواجز والجدار والحصار وغيرها من الممارسات وكذلك القوانين، ولكن الإشكالية في هذا النموذج - رغم أنه يقدم تفسيراً جيداً لبعض الممارسات الصهيونية - إلا أن تعريفه يحمل مطالبات ضمنية بإلغاء نظام الضبط والسيطرة كنظام قمعي، لكنه في النهاية لا يشير إلى الأساس الذي تشكل بسببه هذا النظام، فهو يميل إلى رفض اعتبار النظام القمعي كـ"منتج" ويعرفه كطبيعة مستقلة بحد ذاتها. الإشكالية الأخرى في هذا النموذج، تكمن في أنه يدفع "نسبياً" إلى تبني بعض الحلول التي تطالب بتقرير المصير للشعب اليهودي، كما في يظهر مثلاً في الحل الذي يقدمه سائد عطشان في مقدمة كتابه "فلسطين الكويرية وامبراطورية النقد"، وهو ما يعني الاعتراف بهم ككيان اجتماعي وهوية ثقافية.

ويمكن الافتراض أن الهجرات اليهودية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إقامة إسرائيل في عام 1948، كانت بمثابة تمثيل لنموذج الاستعمار الاستيطاني من حيث الشكل، في ضوء هجرة مئات الآلاف من اليهود من جميع أنحاء العالم واستيطانهم في فلسطين بالتوازي مع تهجير الآلاف من السكان الأصليين. وبحسب نموذج وولف للاستعمار، فإن استبدال السكان الأصليين بالمستوطنين والاستيلاء على أراضيهم، هو عنصر حاسم في مشاريع استعمارية هدفها الاستيطان الدائم. أيضاً، كانت هناك محاولات لدمج الأقلية الأصلية التي بقيت داخل حدود الأراضي المحتلة عام 1948 عبر استخدام الديمقراطية رودنيكي، 2015، ص 98) التي استخدمت في سياقات الاستعمار الاستيطاني للأوروبيين كأحدى الأدوات للتعامل مع خطر السكان الأصليين على المستوطنين المهاجرين.

في حزيران 1967 احتلت إسرائيل أراضٍ واسعة تضم العدد الأكبر من السكان الأصليين، ولم تستطع في تلك المرحلة تطبيق نموذج الاستعمار الاستيطاني لظروف دولية، إذ أن احتلالها للأراضي المحتلة في عام 1948 كان مستنداً نسبياً إلى قرار التقسيم على عكس ما جرى في 1967. كما أنها لم تتجه إلى دمج الفلسطينيين في تلك المناطق كما فعلت مع الفلسطينيين الذين بقوا في أراضي 1948. وفي سياق استعمار الأراضي بعد عام 1967، تم استغلال الموارد الموجودة فيها، والعمالة الفلسطينية، من قبل الدولة الاستعمارية، وهو ما يشبه إلى حد كبير النماذج التقليدية وتحديد الاستعمار الاستغلالي، وهذا يعني أن إسرائيل (المركز) أنشأت في الأراضي المحتلة نظاماً قائماً على التفوق العرقي القومي (داغاني، 2019). إلا أنه في السنوات اللاحقة، وعلى وجه التحديد في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، بدأت إسرائيل بإقامة المستوطنات داخل حدود الأراضي المحتلة عام 1967 على اعتبار أن الاستعمار الاستيطاني بطبيعته الكلاسيكية في هذه المناطق هو بمثابة مهمة قومية، وهو ما يفسر الطبيعة الأيديولوجية السائدة لمستوطنات الضفة الغربية.

خاتمة

إن الإشكالية في نموذج الاستعمار الاستيطاني في أنه لا يعطي إجابة واضحة حول النقطة الفاصلة ما بين الاستعمار والتحرر وبالتالي فإن حدود الاستعمار الزمانية في سياق هذا النموذج تبدو ضبابية. لقد أشارت المقالات إلى أهمية دراسات التابع كبديل للتأريخ القومي، وهي على أهميتها إلا أن الفكرة الكامنة وراء الاستعمار هي التي تحدد المدرسة المناسبة لدراسته كما في حالة المشروع

المؤسساتي المقنن على أسس عرقية وإثنية، كتلك التي يطرحها رائف زريق، فإنها لا تقدم وصفاً للطريقة التي يجب أن يتنازل كل طرف فيها عن سرديته، ولا تعالج جوهر السردية التي أقامت النظام وتحكم فيه وتتطور ذاتياً في ذات السياق.

المراجع:

- Salamanca, O, (2012). Past is Present: Settler Colonialism in Palestine, Settler Colonial Studies. Columbia University
- Shafir, Gershon, (1989). Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914. University of California Press
- MORGENSEN, SCOTT, (2011). The Biopolitics of Settler Colonialism: Right Here, Right Now. Queen's University
- أديب، أودي، 2021. نشوء وسقوط اليسار الصهيوني. دار الرعاية للدراسات والنشر
- خوري، أريج، 2018. الاستعمار الاستيطاني، وجهة نظر السكان الأصليين علم اجتماع إنتاج المعرفة في إسرائيل. الجامعة العبرية القدس
- دغاني، أرنون، 2019. اقتراح لتوسيع الحدود المفاهيمية للصهيونية. جامعة بن غوريون
- دغاني، أرنون، 2019. الرؤية المنسية للصهيونية المتعددة الجنسيات. جامعة بن غوريون
- رودنيكي، إريك، 2015. الأقلية العربية في إسرائيل وخطاب "الدولة اليهودية". المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. تل أبيب

الصهيوني، فمثلاً بعض المدارس ترى أن مجموعة إثنية داخل "المجتمع الإسرائيلي" هي التي تسيطر على الفضاء متعدد الإثنيات، أي أنها تعتبر أن بعض المجموعات في "المجتمع الإسرائيلي" مستعمرة وليست مستعمرة، بينما أن المجموعات الإثنية المختلفة داخل هذا المجتمع تتقاسم ذات الفكرة القومية المؤسسة للاستعمار في فلسطين، وهو ما يعني أن هذه الاختلافات والمؤثرات والتباينات في القاعدة لا تؤثر على المشروع المركزي الصلب الذي يتحرك كتلة حديدية قد تضم في داخلها بعض التباينات تصل حد الاشتباك، وهذا ينطبق على الفلسطينيين كذلك، وهذا بالإضافة إلى أن نقطة ارتكاز المشروع تعيد إنتاج نفسها في مراحل متعددة مثلاً كما في حدث في قانون القومية الذي رأى فيه الدروز كضربة ثقيلة للاندماج والمساواة.

إن المشروع الصهيوني، كمثال، مشروع يتعامل مع النماذج المختلفة من الاستعمار بما في ذلك الاستعمار الاستيطاني كأدوات، ومقاومة هذا المشروع تكمن في فهم النموذج المستخدم في مرحلة أو جغرافيا معينة ومن ثم تشكيل نموذج مضاد للمواجهة. أما النقطة الفاصلة بين التحرر والاستعمار، فإنه يجب وجود فهم ضروري للأساس الذي تشكل عليه المشروع الاستعماري، وهنا تصبح نقطة الزمن واضحة، وهذا يعني أن تفكيك وإزاحة تمثيلات الاستعمار المادية بما يشمل وجود المستوطنين هو التحرر الفعلي، بينما تخضع المؤثرات الأخرى للتقييم والتجربة والتفكيك والتطوير مع مرور الوقت. أما بعض الحلول التي تطرح فكرة المستقبل المشترك الذي يتجاوز حساسية الأرض والصراع على الحدود، إلى تشكيل المستقبل بطريقة تجعل المستوطنين والسكان الأصليين مواطنين بدون أي تمييز وتحاول المقارنة بين نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا وبين إسرائيل باعتبارهما من ممارسي التمييز

الكتابة الغرافيتية من النقوش الحجرية إلى الجدران الإلكترونية الحالة الفلسطينية نموذجاً

فراس حج محمد / فلسطين

مقدمة:

يعرّف الباحث الجزائريّ باي علّام الكتابة الغرافيتية أنّها «أيّة كتابة أو رسم أو نقش أو خدش أنجز باليد على الجدران»، ثمّ يضيف خلال استرساله في شرح المفهوم «واستخدم أدوات الكتابة التقليديّة والمعاصرة»، مع ما يحمله هذا التعريف من تناقض والمقتبس من بحث بعنوان «ملامح الكتابة الغرافيتية في المجتمع الجزائريّ: محاولة تاريخيّة»، إذ يعتمد التعريف في أوّله على الكيفيّة التي ينجز بها «أنجز باليد» أي بخط اليد، ثمّ يبيّن أدوات الكتابة، وهي نوعان: تقليديّة ومعاصرة. وتجاوزا عن هذا التناقض وإسقاطا له من الحسيان لن ألغيت إلى هذه الجملة «أنجز باليد» للتطور الذي حدث على الكتابة الغرافيتية في الفترة الأخيرة، ودخلت حوايط مواقع التّواصل الاجتماعيّ ضمن مجال الدّراسة لهذا النّوع من الكتابة على ما سبّأين في الفقرة الأخيرة من هذا المقال.

وفي بحث للدكتور طيبي غماري بعنوان «الغرافيتي من أدب للغرباء إلى أدب للاغتراب»، (عالم المعرفة، العدد3، المجلد 43، يناير-مارس، 2015) يبحث في مظاهر هذا النّوع من الكتابة في القسم الأوّل بعد محاولة تأصيل للمصطلح وأصول نشأته واستقراره، ويقف الباحث وقفة متأنية عند تأصيل المصطلح ونشأته وتاريخيته، ويحيل القارئ إلى مجموعة من الدّراسات الأجنبيّة، مخصّصا القسم الثاني للتّطبيق من خلال قراءة كتاب «أدب الغرباء» لأبي فرج الأصفهاني، ويعرّف الباحث الغرافيتي بقوله: «إنّه الكتابات والرّسومات الموجودة على مختلف الدّعائم الموجودة في الفضاءات العموميّة، والحاملة لدلالات ثقافيّة وسوسيولوجيّة تساعد على وعي الحالة الاجتماعيّة للمجتمع» (ص104)، إنه تعريف منضبط، يمكن إحالة الكثير من الموادّ التعبيريّة إليه، ويستوعب كل المظاهر المعاصرة للغرافيتي في المجتمع، بما فيها تلك المنشورات على الجدران الإلكترونيّة بشتّى أنواعها، على اعتبار أنّها حوايط عامّة، تتوجّه إلى جمهور المتلقين، وكذلك كل الجدران والحوايط في الفضاءات المحصورة بمجموعة من الأفراد، بوصفهم مجتمعا موحّدا يشترك أفراد في مجموعة من السّمات الدائمة أو المؤقتة، كالمدارس والجامعات والمعتقلات.

إنّ أبرز ما يميّز هذا النّوع من الكتابة الجهل بالمؤلف غالبا، لطبيعة هذه الكتابات التي تخرج عمّا هو متعارف عليه من ثقافة مستقرّة في المجتمع، ولأنّ الجدران للبنائيات العامّة دعائمها الأساسيّة من جدران المراحيض العامّة، في المدن والجامعات وأسوار الحدائق والمقابر وشواهد القبور والصخور وجذوع الشّجر وأسوار المدارس وسبّورات الغرف الصّفيّة وجدران السّجون، ويمكن إضافة دعائم أخرى لمثل هذه الكتابات، وتتمثل في الكتابة على الكتب المدرسيّة وكتب المكتبات العامّة من تعليقات، وأخيرا حوايط مواقع

التّواصل الاجتماعيّ، وأهمها: الفيسبوك وتويتر، وخاصّة تلك الخارجة عن الثقافة العامّة السائدة في المجتمع وتكون لأسماء مستعارة، ويهدف أصحابها للتعبير عن أنفسهم في الموضوعات المحرّمة والمعروفة بالتأبوهات من سياسيّة ودينيّة وجنسيّة.

تتّسم هذه الكتابات غالبا بملامح أسلوبية وكتابيّة عامّة من ضعف في الأسلوب واشتمالها على الأخطاء النحويّة واللغويّة والإملائيّة، ورداءة الخط إذا لم تكن إلكترونيّة بطبيعة الحال، نظرا للمستوى الثقافيّ المتدنّي لكتّابها في الأعمّ الأغلب، أو لكونها خاضعة لشروط ظرفيّة معيّنة يحكمها التّرقّب والخوف والتّوجّس من انكشاف أمر كاتبها، وما سيتعرض له من مساءلة ومحاسبة أو لوم على أقلّ تقدير، مع ملاحظة الكتابة العاميّة والخلط بين العربيّة وبين غيرها من اللّغات في الكتابة الإلكترونيّة.

لم تكن هذه الظاهرة خاصّة بالمجتمع العربيّ، بل إنّها موجودة كذلك في المجتمعات الأخرى، ومنها الغربيّة، فقد أشار الرّوائيّ والرّسّام الأمريكيّ هنري ميلر إلى وجود هذه الظاهرة، وذلك خلال الحوار الذي أجراه معه (بسكال فريبوس)، يقول ميلر: «غير أنّي عندما كنت أتجولّ في الليل والنّهار ببروكلين الجنّة، صدمني العنف المدمر في الخربشات الحائطيّة، ومن تلك الوحشيّة المنبعثة من أزقة مخربة وسلاسل النّجدة المظلمة». (في ضيافة هنري ميلر، ترجمة: سعيد بو كرامي، ص16).

وليس الأمر مقصورا على حوايط مدينة بروكلين، بل لاحظها ميلر كذلك في محطات المترو في نيولوتس: «أمّا قرب نيولوتس فهناك مناظر محطمة لبيوت مبقورة: أجور، أخشاب، خرادات، صناديق الورق المقوّى، قنيّات مختلفة تغطّي الأرض، أغصان مقطوعة، أشجار مقتلعة، كائنات تذهب وتجيء أيديها في جيوبها مستعدّة لإخراج سكّين أو مسدّس، ورائحة البول القادمة من محطات المترو ذات الحيطان الملطخة بكلام فاحش، يعبر عن ذهنيّة للسّفاحين والمغتصبين». (السّابق، نفسه)

لقد ارتبطت الكتابة الغرافيتيّة كما هو ملاحظ في كلام ميلر بالعنف، وكأنّها تفريغ لهذا العنف ذي المظاهر المتنوّعة في البيئة الاجتماعيّة، وانعكست على تدمير أشياء المكان وتخريبها، وما صاحبها من التّعبير عن تلك الذّهنية وذلك العنف بالخربشات الحائطيّة الغرافيتيّة.

الغرافيتي والتّراث العربيّ:

اشتملت كتب التّراث العربيّ التّاريخيّة والأدبيّة على الكثير من أمثلة الكتابة الغرافيتيّة، وفيما يأتي سأورد مثالين، الأوّل من كتاب «المستطرف في كل فنّ مستظرف» للأبشيهي، والثاني من كتاب «تاريخ جرجان» للسّهامي الجرجاني، وقد وقف كما أشرت سابقا د. طيبي غماري عند كتاب «أدب الاغتراب» لأبي الفرج الأصفهاني، واصفا الكتاب بأنّه «إحدى أهم الوثائق القديمة والنّادرة التي تؤرّخ للكتابات الغرافيتيّة في الثقافة العربيّة على الأقلّ»

(ص110)
قال الأصمعيّ في الخبر الذي يرويه الأبشيهي: بينما أنا أسير في البادية إذ مررت بحجر مكتوب عليه هذا البيت:

أيا معشر العشّاق بالله خبروا

إذا حل عشق بالفتى كيف يصنع

فكّبت تحته:

يداري هواه ثم يكتّم سرّه

ويخشع في كلّ الأمور ويخضع

ثمّ عدت في اليوم الثاني فوجدت مكتوبا تحته:

فكيف يداري والهوى قاتل الفتى

وفي كلّ يوم قلبه يتقطع

فكّبت تحته:

إذا لم يجد صبّرا لكتمان سرّه

فليس له شيء سوى الموت أنفع

ثم عدت في اليوم الثالث فوجدت شابّا ملقى تحت ذلك الحجر ميتا لا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم وقد كتب قبل موته:

سمعنا أطعنا ثم متنا فبلغوا

سلامي على من كان للوصل يمنع

تتمثّل في هذه الحكاية كلّ مقوّمات الكتابة الغرافيتيّة من حيث الموضوع، إذ تتناول موضوعا ما زال لا يحسن القول فيه علانية، فالحبّ وحكايات العاشقين ليست من الموضوعات المتداولة والجادة التي يوليها المجتمع أهميّة، فهي هامشيّة في الثقافة السائدة، وتندرج ضمن المسكوت عنه، إضافة إلى جهل الكاتب الأصليّ، والتّفاعل معه من قبل الرّاوي (الأصمعيّ)، وأخيرا أنّها كانت على حجر في البادية.

وبهذه المقوّمات السّابقة جميعها، مع اختلاف في الموضوع، يلتقي هذا الخبر الذي يورده السّهامي الجرجاني في آخر كتابه «تاريخ جرجان». قال سمعت الدّينوري في مسجد عُمّان سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة قال سمعت أبا الحسن محرز بن جعفر يقول: وجدت ببلد الهند حجرا منقوشا بالعبرانيّة ببلد سرنديب يقال اهبط آدم:

أنا الموجود فاطلّني تجدني

فإن تطلب سواي فلا تجدني

تجدني أين تطلّبي عتيّدا

قريبا منك فاطلّني تجدني

ويورد القصيدة كاملة بأبياتها الأربعة والعشرين، مع ملاحظة أنّ هذين النّمودجين كانا بلغة عالية المستوى وظّف الكاتبان الشّعْر للتعبير عن الموضوع الذي كان دينيّا في خبر «تاريخ جرجان» وبلغة غير عربيّة، وفي هذا ربّما تختلف عن تلك النّمادج التي حفلت بها الكتابة الغرافيتيّة في واقع المجتمعات التي وجدت فيها، عربيّة وغير عربيّة، وفي أنّها أخبار أو نقوش نصيّة طويلة.

الكتابة الغرافيتيّة في واقع الثّقافة الفلسطينية:

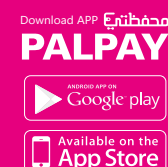
خدمات إلكترونية بدون حسابات بنكية

محفظتي PALPAY



للمزيد من المعلومات أو أي استفسارات يمكنكم التواصل معنا خلال:

1700 999 666 | 1800999666 | 00970568848030



مع أنهم قد يستخدمون أوراقتهم الخاصة، إلا أنّ الغالبية العظمى تستخدم أوراقا وزّعت عليهم لأجل التدريب أو الاجتماع، فيتركونها خلفهم، متحلّين من الملل والشّعور القاسي لوجودهم في مكان يمارس فيه عليهم ضغوطات نفسية.

كتابة المستوطنين اليهود على جدران البنايات والمساجد والكنائس في الأحياء العربية:

اعتاد بعض المستوطنين اليهود الكتابة على جدران المساجد والأحياء العربية شعارات معادية للعرب، وكانت شعارات: «الموت للعرب» و«الانتقام من العرب» و«جباية الثمن» الأكثر رواجاً من بين تلك الشعارات، إضافة إلى الرسومات ذات الإيحاءات العنصرية العدائية، كما حدث مثلاً في بعض أحياء مدينة الخليل والقدس ومساجدهما، وكتابة شعارات معادية للمسيحيين أيضاً على بعض جدران الكنائس، كما حدث وكتب متطرفون يهود على حائط كنيسة رقاد السيدة العذراء في القدس «المسيحيون إلى الجحيم» و«الموت للمسيحيين الكفرة».

الكتابة على الحوائط الإلكترونية:

فيما سبق أعلاه، أشرت إلى ذلك التطور الذي طرأ على الكتابة الغرافيتية، وهذا التطور، يستطيع الوصول إليه كل من امتلك جهاز حاسوب أو هاتف ذكياً أو لوحاً إلكترونياً، وقد انتقلت كل أنواع تلك الكتابات أو أغلبها لتكون على حوائط الفيسبوك وتويتر، وتشترك هذه الكتابات مع الكتابة الغرافيتية التقليدية في عدة سمات موضوعية وأسلوبية، فما زال هناك فئة من الكتاب يستخدمون أسماء مستعارة لحساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، ويكتبون آراءهم وما يشعرون به بحرية تامة، في الموضوعات الثقافية والسياسية والاجتماعية، واخترقوا كل جدران المحرّمات، بالإضافة إلى أنّ اللغة هي ذاتها؛ باحتوائها على الأخطاء الإملائية والنحوية وركاكة الأسلوب والكتابة باللغة العامية، وخلطهم بين اللغة العربية وغيرها من اللغات الأخرى لاسيّما العبرية والإنجليزية، مصحوبة أحياناً تلك الكتابات برسومات أو صور فوتوغرافية أو كاريكاتورية ساخرة.

لقد ساعدت هذه التقنيات المعاصرة على تراجع الكتابة على الحوائط الواقعية إلى حوائط وجدران افتراضية، وشجعت أكثر على «حرية القول»، فكانت مجالاً فسيحاً للتعبير، أتاحت للنشطين السياسيين مثلاً الانتقاد بحرية شخصيات بعينها، والتّهجم عليها وتصويرها بصورة مضحكة كاريكاتورية، وخاصة في مناسبات وأحداث ساخنة، كزيارة أحد الرؤساء أو تفشي الفضائح السياسية والكشف عن الفساد الإداري في أروقة الوزارات والمؤسسات الخاصة والعامّة.

أصبحت هذه الكتابات مدار اهتمام بعض الباحثين، عدا اهتمام الدوائر الأمنية بالمدونين وملاحقتهم، وقد سجّلت العديد من حالات الاعتقال السياسي لصحفيين وكُتاب ومدوّنين، أو التحقيق الإداري مع الموظفين نتيجة تلك الكتابات، وقد يترتب عليها بعض العقوبات الإدارية أو الجنائية، لاسيّما بعد إقرار قانون الجرائم الإلكترونية في العديد من الدول.

ما سبق كان محاولة لرصد ظواهر الكتابة الغرافيتية في سياق الثقافة الفلسطينية ضمن سياق الخلفية المعرفية والتراثية، ولا شكّ في أنّ كل بند من البنود التي تحدّثت عنها آنفاً، يحتاج إلى وقفة بحثية وإحصائية للكشف عن حدوده وآثاره ومآلاته وتفكيك ما يحمل من رسائل ورمزيات متعدّدة، تجعل من تلك الأبحاث أبحاثاً بكرة، ترتاد مناطق يندر أن يرتادها الباحثون والدارسون، لعلّ أحداً يلتفت إليها في مستقبل الأيام، لافتاً النّظر إلى الكتاب الذي أصدره المصوّر الفلسطيني ناصر ناصر «PHOTI GRAFFITI»، فقد ضمّ (250) صورة لجداريات خاصة بثورة 25 يناير المصرية ما بين عامي 2011 و2014، ليقدّم للمكتبة العربية والفلسطينية إنجازاً مهماً توثيقياً في رصد هذه الظاهرة الثقافية.

والنشطين السياسيين بالكتابة والرسم عليه، تحدّيًا لسلطة الاحتلال، وتعبيراً عن رفض هذا الواقع الذي تسعى دولة الاحتلال فرضه على الشعب الفلسطيني، ومحاصرته وقضم أرضه تحت ذرائع أمنية واهية.

لقد عبّرت تلك الشعارات مكتوبة ومرسومة وباللغتين العربية والإنجليزية عن الاحتجاج السلمي ضدّ سياسة إسرائيل التعسفية في بناء الجدار ومحاولة عزل القدس والمناطق الفلسطينية، وتنوّعت تلك النصوص في طولها ما بين الشعار القصير إلى الجمل الطويلة، وترافقت أحياناً أخرى النصوص مع اللوحات الفنية. مع غلبة الرسومات التعبيرية واللوحات التشكيلية على تلك الشعارات، حاملة رسائل موجّهة للعالم في التّوق للحريّة، وعدم الاستسلام لسياسة الأمر الواقع. ولعلّ ما يتيحه الجدار من مساحة كبيرة دفع الرسامين لتوظيف تلك المساحة لحمل رسائل ذات بعد فنيّ موجّه، وفي الفترة الأخيرة ظهر رسّمان للرئيس الأمريكيّ رولاند ترامب، أحدهما منفرداً، والآخر بصحبة رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيليّ وهو يقبله، في مشهد معبّر عن العلاقة السياسية بين أمريكا وإسرائيل.

الكتابة على جدران المعتقلات:

وأبرز تلك النماذج المحفوظة في الذاكرة الفلسطينية ووثقتها المصادر ذات الصلة، قصيدة كتبها مناضل فلسطيني أيام الانتداب البريطاني، وهي من أقدم النصوص الشعرية الشعبية المقاومة التي وصلتنا من القرن الماضي، وقيل إنها وُجدت مكتوبة على جدران زنزانه في سجن عكا، يرثي فيها نفسه قبل اقتياده إلى المشنقة عام 1936، وممّا جاء فيها:

يا ليل خل الأسير تَ يَكْمُلُ نواوُ

رايح يفيق الفجر ويرفرف جنبًا

تَيَمَّرَجَجَ المشنوق في هبة رِيّاحو

وهي قصيدة طويلة من عدة أبيات، مكتوبة باللغة العامية، ترصد معاناة الأسير الفلسطيني داخل المعتقلات، ويعبّر فيها كاتبها عن آلامه الإنسانية تجاه وطنه وأهله.

الكتابة على جدران المدارس وسبورات الغرف الصفية والأدراج والكتب المدرسية وكتب المكتبات العامّة:

تعبّر هذه الكتابات عن مواقف الطلبة من المعلمين والإدارة المدرسية، ولعلّها تهدف إلى التفريغ النفسي الذي يعيشه هؤلاء الطلبة، وخاصة متدنّي الأداء، وكانت تتناول في التجريح أحد المعلمين أو مدير المدرسة، وربّما كان يهدف كتابها إلى لفت الانتباه أو تضييع الحصص لأحد المعلمين، إثارة للمشاكل والتعبير عن الغضب.

وكان الطلبة أحياناً يوظفون الأدراج والطاولات للكتابة، تعليقاً على معلّم ما أو انتقاد لأسلوبه أو إحصاء لتلك المواقف الطريفة التي كان المعلمون يفعلون فيها خلال الشرح، إذا ما حدث وأخطأ المعلم في لفظ بعض الكلمات أو العبارات، وربّما تعدّى الأمر إلى كتابة شعارات سياسية أو عبارات حبّ أو رسومات ذات دلالات عاطفية.

بالإضافة إلى انتهاج ثلة من الطلبة للكتابة على الكتب المقرّرة، إمّا عبارات انتقادية للمادّة أو رسومات وعبارات عاطفية كذلك، أو اللّعب بالصّور وتعديلها وتحويرها من صورة امرأة إلى صورة رجل برسم لحي أو شوارب أو لباسهم القبعة أو الحطة الفلسطينية، وجعلهم أحياناً يمتشقون الأسلحة، أو تلوين المساحات البيضاء في تلك الرسومات، وبعض هذه الظواهر قد يلاحظها المرء أحياناً لكتابات تركها الطلبة على كتب المكتبات العامّة.

وربّما تعبّر تلك الكتابات في جزء منها عن الحالة النفسية للطلبة الذين كانوا يشعرون بالملل وطول وقت الحصّة، أو عدم قناعتهم بالمحتوى أو المعلم، فطرّداً للملل وتجذباً لعقاب المشاكسة يلجأون إلى مثل هذه التصرفات تزجية للوقت والتزاماً ظاهرياً بالنظام.

ويلحق بهذه الظاهرة ما يقوم به المتدربون أو المعلمون أنفسهم أو الموظفون خلال الاجتماعات الرسمية من التّلهي بالكتابة و«الخربشات» والرسومات خلال تلك الاجتماعات التي يرونها مملة وثقيلة الوقع على نفوسهم.

وأما في واقع الثقافة المعاصرة في المجتمعات العربية، ومنها الفلسطينية، فإنّ المرء يستطيع أن يرصد العديد من المظاهر للكتابة الغرافيتية، وقد جاء بعضها مشتركاً مع واقع هذا النوع من الكتابة في المجتمعات الأخرى غير العربية، وفيما يأتي بعض من مظاهرها في الفضاءات العمومية الفلسطينية:

الكتابة على جدران المراحيض في المدن وفي الجامعات:

لعلّ الكتابة على جدران المراحيض العامّة من أكثر الأمثلة بروزاً في الدّراسات التي بحثت في ظاهرة الكتابة الغرافيتية، على قلة هذه الدّراسات في اللغة العربية. وتتناول هذه الكتابات موضوعات ممّا يفكر فيها المراهقون من أمور جنسية، ومواعيد بين المراهقين، وكتابة مواصفات للشخص الذي يبحث عنه المراهق، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً به، لممارسة المثلية الجنسية، وغالباً ما يصاحب تلك الكتابات أرقام للهواتف الخلوية.

وعدا ذلك فإنّ بعض تلك الكتابات تتناول بالطعن بعض الرموز السياسية أو الفصائلية أو المتعاونين مع الاحتلال الإسرائيلي والتّحذير من أشخاص معيّنين. وما يتبع ذلك أحياناً من تفاعل من آخرين بالسّبّ والشّتائم اللاذعة والأوصاف القبيحة، والردّ على بعض الاتّهامات السياسية. وما يلاحظ أنّ الكتابة على جدران المراحيض العامّة بدأت بالتّلاشي، بفعل عدّة عوامل أهمّها سيطرة التكنولوجيا، فلم يعد المراهقون يحملون أقلاماً، وصارت الكتابة الإلكترونية أكثر قرباً وسهولة من الكتابة باليد، كما أن تعيين البلديات موظفين لتلك الأماكن ومراقبتهم لها، قد ساعد على انحسار هذه الظاهرة.

كتابة الشعارات السياسية والفصائلية في الانتفاضة الأولى (1987-1993) والكتابة على جدار الضمّ والتّوسّع: تحولت الأسوار العامّة والخاصّة في المدن والقرى الفلسطينية إلى دعائم تحمل هذه الشعارات، وما فيها من مضامين سياسية تابعة للفصائل الفلسطينية، وكانت تتمّ عادة بعلب الدّهان وكانت فصائل اليسار غالباً ما تستعمل اللون الأحمر، مع غلبة اللون الأسود لشعارات حركة فتح والجهاد الإسلامي وحركة حماس. وصاحب تلك الشعارات الكتابية وجود رسومات تعبيرية، وتنوّعت تلك الكتابات ما بين تمجيد الأسرى ونعي الشّهداء وتخليد ذكراهم والتّعبير عن وجهات النّظر الحزبية لتلك الفصائل في القضايا السياسية الرّاهنة. وتزدهر هذه الشعارات وتكثر في المناسبات، كذكرى وعد بلفور والنكبة والنكسة، وذكرى الانطلاقات للأحزاب والفصائل المقاومة، ويوم الأسير الفلسطيني، ومن أجل الاستعداد لتشييع الشّهداء، أو التّذكير بذكرى الشّهداء من القادة التاريخيين.

كما تناولت تلك الكتابات أيضاً في الفترة التي تلت عام 1993 موضوعات انتقادية ضدّ السّلطة الفلسطينية ومشروعها السياسيّ القائم على المفاوضات، أو ما انتهجته في فترة لاحقة من اعتقال سياسيّ.

وتنوّعت تلك الكتابات بين النّثر أو مقاطع شعرية لأبرز شعراء المقاومة من أمثال توفيق زيّاد ومحمود درويش وسميح القاسم، أو شعراء عالميين من أمثال لوركا وناظم حكمت، وشعراء عرب لاسيّما أبو القاسم الشّبابي، فقد كان حاضراً بيته الشّعريّ المشهور:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة

فلا بدّ أن يستجيب القدر.

وحضرت في تلك الشعارات رموز من المقاومة العالمية من أمثال نيلسون مانديلا وتشّي جيفارا والمهاتما غاندي، ومن رموز المقاومة العربية حضرت شخصيات عمر المختار وصدّام حسين، ومن الشخصيات التاريخية كان لصالح الدّين الأيوبيّ حضوراً لافت في تلك الشعارات.

وبعد أن تمّ بناء جدار الضمّ والتّوسّع (يطلق على هذا الجدار في الإعلام غالباً «جدار الفصل العنصري»، ومن ناحية قانونية فإنّ تسميته «جدار الضمّ والتّوسّع» هي الأنسب). أخذ العديد من الشبّان والفنّانين النّاشئين

هل كان القوم يمزحون؟

بقلم: نبيل عمرو



في زمن قيادة منظمة التحرير للإجماع الشعبي والفصائلي الفلسطيني، كان الصراع الداخلي على النفوذ أو البرنامج السياسي، ظاهرة صحية، كونه كان مسيطر عليه، ويجسد حالة تعددية، دأب الراحل عرفات على وصفها بديمقراطية البنادق.

كانت الجبهة الشعبية بقيادة الحكيم جورج حبش تجسد

قطب المعارضة لنفوذ حركة فتح شديد القوة والانتعاش، وحتى حين انقسم القوم إلى رافضين وقابلين، لم تصل الشعبية حد الانشقاق أو التشكيك في شرعية ومكانة المنظمة. أما عرفات فقد كان يوسط طوب الأرض كما يقال، لاستعادة الجبهة إلى بيت المنظمة، وأخيراً حدث ذلك.

منذ ذلك الزمن، الأفضل بكثير من زمننا الذي نعيش، جرت في الأنهار مياه كثيرة، ووقعت زلازل سياسية ضخمة على كل الصعد، غيرت نظماً وكيانات، كان أبرزها اندثار الاتحاد السوفياتي، وسقوط نظام صدام في العراق، والشروع في محاولة أمريكية دولية لحل مشكلة الشرق الأوسط، مع تركيز استثنائي على الملف الفلسطيني الإسرائيلي، الذي بدأ في مؤتمر مدريد، واختتم في أوسلو.

نتيجة لذلك ولدت السلطة الفلسطينية وعاد الثقل الفلسطيني من الخارج إلى الداخل، وكان ياسر عرفات هو العنوان والقائد للوضع الجديد الذي يفترض أن يقود إلى الدولة التي ستقام على الضفة والقطاع، وعاصمتها القدس الشرقية.

ومع أنه لم يرد نص متفق عليه بوضوح كاف في شأن الدولة والعاصمة، إلا أن باباً فتح على التفاوض المكمل للترتيبات الانتقالية، تحت عنوان مفاوضات الوضع الدائم.

وفي أول الطريق وقع الانقلاب الجذري على المحاولة الكبرى،

وحين يشتد الضغط عليهما بفعل التغول الإسرائيلي والحاجة المنطقية للاتحاد في وجه التحدي الشرس، يتحدثان عن أنهما يستجيبان بإخلاص لمبادرات الوسطاء وما إن تنتهي الضيافة في الفنادق الفاخرة ينسى القوم ما حدث ويعودوا إلى أرض انقسامهم انتظاراً لضيافات جديدة ودائماً هناك من يدعو.

اللغة الدائمة التي يغطي بها أطراف الانقسام حالهم، أصبحت مفرداتها محفوظة عن ظهر قلب مثل لا بد من حوار شامل للتوصل إلى برنامج عمل وطني مشترك ويصفون الحوار "لفظاً" على أنه يجب أن يكون جدياً وعميقاً، أي أن الذين تحاوروا خمس عشر سنة وعلى مدى ملايين الساعات كانوا يمزحون ويعبثون!!

فجاء إلى سدة الحكم والقرار في إسرائيل حزب يميني كان قرر مسبقاً تدمير المحاولة وإبعادها عن أن تفضي إلى دولة فلسطينية مستقلة مع إغلاق الباب تماماً أمام أي اقتراب من القدس، واللاجئين، والدولة.

كل المحاولات الإقليمية والدولية التي كانت تتم بتدخل أمريكي مباشر، لم تفلح في إعادة قطار التسوية إلى سكة أوسلو ونحو محطات المفترضة، وظلت الأمور تتدهور بتسارع بين الجانبين، وكانت الذروة في الانتفاضة المسلحة، التي نفذها الفلسطينيون في حياة عرفات، وقابلها الإفراط الإسرائيلي في استخدام القوة لقمعها. ما أوصل الأمور بين شريكي أوسلو والتسوية إلى ما دون الصفر، أي إلى ما نحن فيه الآن ولا مغالاة لو وصفت الحالة بأنها "حرب مفتوحة" لا مجال لاستئناف عملية سياسية في ظلها.

الفصائل الفلسطينية التي دخل على منتداهم التقليدي وبكل قوة الإسلام السياسي، واجتاح نفوذها التقليدي الذي عنوانه منظمة التحرير، والسلطة الوطنية، ظلت متشبثة بدورها المتوارث في القرار. إلا أنها تمحورت حول قطبي الحالة الجديدة "فتح وحماس" ما جردها من المكانة التي كانت تتمتع بها زمن المنفى، لتتحول إلى إجماع تدور في فلك قوتين، فتح بإمكانات السلطة في الضفة، وحماس بإمكانات الأمر الواقع كسلطة في غزة، وكنفوذ هام في الضفة، ولأول مرة في التاريخ يحدث أن السلطة في رام الله هي المعارضة في غزة والسلطة في غزة هي المعارضة في رام الله، وهذا ربما هو السبب الموضوعي لفشل كل محاولات إعادة الوحدة، وذلك نظراً لنشوء مصالح يخشى كل طرف أن يخسرها لو عادت الوحدة إلى ما كانت عليه قبل الانقسام.

الخطابات للذات يصدران عن القطبين المتنازعين، ينطويان على قدر كبير من التحايل، فكلاهما يتحدث ببلاغة عن مخاطر الانقسام على القضية والشعب، وكلاهما يطرح شروطاً تعجيزية على الآخر تجعل من إنهاء الانقسام أمراً مستحيلاً،

الحدث

صحيفة شهرية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

المدير العام
طارق عمرو

رئيس التحرير
رولا سرحان

بيروت، شارع عطارة

صندوق بريد 31، فلسطين

هاتف: +970 2 281 5372

فاكس: +970 2 281 5376

alhadath@alhadath.ps

www.alhadath.ps

facebook.com/alhadathps

https://twitter.com/Alhadath_news1

الإخراج الفني

i design...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathps

https://twitter.com/Alhadath_news1



أجلوا أقساطكم من رمضان للعيد

من شهر حتى 3 شهور

زوروا أقرب فرع من فروع البنك لتقديم طلب التأجيل

1700 150 150

BOP WhatsApp
00970 593 666 666

www.bankofpalestine.com

خاضع لشروط الحملة وأحكام البنك / يبدأ التأجيل من الاقساط التي تستحق في شهر 3